

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
المركز الجامعي د/يحي فارس المدية
معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

عنوان المذكرة :

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية – حالة الجزائر –

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الليسانس علوم اقتصادية

تخصص نقود بنوك ومالية

تحت إشراف الأستاذ:

– فلاق علي

من إعداد الطالبتين

– حلة سعيدة

– بلعيفة هاجر

2008–2007

تشكرات

أول ما نبتدئ به شكر الله عز وجل الذي أعاننا في مسيرتنا الدراسية وفي إنجاز هذا العمل .

كما نتقدم بخالص الشكر والاحترام إلى الأستاذ المشرف علي فلاق علي كل ما أحاطنا به من

نصائح وتوجيهات.

نقدم الشكر الجزيل إلى كل أساتذة معهد علوم التسيير ، وشكر خاص إلى الزميلة سعاد دحماني التي

ساعدتنا في إنجاز هذا العمل .

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى من علماني حب الخير وسهرا على راحتني والديا يحفظهما الله .

إلى جدتي الغالية إلى سندي في هذه الدنيا إخوتي : فيصل ، عبد القادر ، يونس ، فتحي .

وأخواتي : صارة ، صبرينة ، خضرة . كما لا انسى عائلة حلة وعائلة عركاتي .

إلى رفيقة دربي هاجر حفظها الله وكل صديقاتي .

إلى من تقف عنده عبارات الحب والاحترام والتقدير .

سعيدة

إهداء

إلى من تحمل مشقة وأعباء دراستي ولم يبخلا علي يوما بالنصائح والديا لخضر وفاطمة خفضهما الله

.إلى إخوتي : أيوب ، هبة الله ، زكرياء ، محمد ، ضياء بشرى ، بلال .جدتاي الغاليتين

والى كل عائلة بلعينة ، علوش ، صحراوي ، شرقي ، لعجال صغيرا وكبيرا .

والى رفيقاتي اللتان كانتا نعم الأختين رزيقة k.h.a. n ودليلة b.

والى صديقتي : فضيلة ، سعاد ، نعيمة ، سميرة ، صارة، حسينة ، زهرة ، زوليخة ، فوزية ، سعدية ،

الهام ، سليمة ، إيمان ، حورية .

إلى صديقتي وأختي في هذا العمل سعيدة .

والى كل من وسعتهم الذاكرة ولم تسعهم المذكرة.

هاجر

الفهرس

المقدمة العامة

الفصل الأول : عموميات حول الاستثمار

- 02..... تمهيد :
- 03..... المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول الاستثمار
- 03..... المطلب الأول : مفهوم الاستثمار
- 04..... المطلب الثاني : مجالات الاستثمار
- 05..... المطلب الثالث : أدوات الاستثمار
- 09..... المطلب الرابع : أهمية الاستثمار أهدافه ومخاطره
- 11..... المبحث الثاني : أنواع الاستثمار الدولي أهدافه -مخاطره -أهميته
- 11..... المطلب الأول : الاستثمار الأجنبي المباشر
- 16..... المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي غير مباشر
- 19..... المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي المباشر -مخاطر -أهمية
- 24..... المبحث الثالث : سير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر
- 25..... المطلب الأول : تهيئة مناخ توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر
- 26..... المطلب الثاني : سياسات الحوافز
- 28..... خاتمة

الفصل الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

- 30..... تمهيد
- 31..... المبحث الأول : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
- 31..... المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية للدول النامية
- 32..... المطلب الثاني : جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
- 35..... المطلب الثالث : السياسات المتبعة لجلب الاستثمار الأجنبي للدول النامية
- 37..... المطلب الرابع : معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
- 39..... المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات
- 39..... المطلب الأول : أهم سمات وقطاعات النشاط للشركات متعددة الجنسيات

- 41.....المطلب الثاني : الاستراتيجيات التي تقوم عليها ش م ج
- 42.....المطلب الثالث : شركات متعددة الجنسيات التحديات وسبل المواجهة
- 44.....المبحث الثالث : مفهوم حافر الاستثمار الأجنبي المباشر
- 44.....المطلب الأول : تعريف حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
- 45.....المطلب الثاني : إشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر
- 48.....المطلب الثالث : الإطار الدولي لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر
- 50.....خاتمة
- الفصل الثالث : الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 52.....تمهيد
- 53.....المبحث الأول : تطور فوانين الاستثمار في الجزائر
- 53.....المطلب الأول : فوانين الاستثمار قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي
- 55.....المطلب الثاني : قوانين الاستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي
- 57.....المبحث الثاني : أجهزة تطوير الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية الجزائرية
- 58.....المطلب الأول : أجهزة تطوير الاستثمارات
- 60.....المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر
- 62.....المطلب الثالث : المؤهلات الخاصة بالجزائر
- المبحث الثالث : الامتيازات الممنوحة والضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- المطلب الأول : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....64
- 65.....المطلب الثاني : الامتيازات الممنوحة للمستثمرين
- 68.....المطلب الثالث : عراقيل الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- 71.....المبحث الرابع : نصيب الجزائر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ل2007
- 71.....المطلب الأول : تقارير عن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2007
- 74.....المطلب الثاني : الاستثمارات العربية المسجلة في الجزائر لسنة 2007
- 75.....المطلب الثالث : مشروع *مركب إنتاج الألمنيوم الجزائر-الإمارات
- 77.....خاتمة
- 78.....الخاتمة العامة
- قائمة المراجع .

المقدمة العامة :

إن التغييرات التي عرفها العالم وخاصة في الاقتصاد أدت إلى انقلاب الأوضاع وظهور هيئات و منظمات عالمية هذه الأخيرة تسعى إلى انتهاج سياسات تساهم في تسيير الاقتصاد بالإضافة إلى انقسام العالم إلى دول متقدمة وأخرى نامية تتميز كل واحدة من هذه الأخيرة بمميزات مما أدى إلى سعي الدول النامية للوصول إلى ركب الدول المتقدمة .

الدول النامية واجهت ومازالت تواجه عدة تحديات نموية اقتصادية واجتماعية، وتريد أن ترسم لنفسها إستراتيجية نموية، من شأنها أن تخرجها من مأزق وكابوس التخلف، وبالتالي تحاول أن تلحق بركب الدول الصناعية المتقدمة إلا أنّ مشكلة رئيسية تعوقها عن تحقيق أهدافها، التي تتمثل في ندرة الموارد الاقتصادية وكيفية استخدامها برشاده وحسن تدبير .

ويترب على ذلك ضرورة الاهتمام بالسياسة الاستثمارية الحكيمة، التي تعتبر وجه من أوجه تحقيق التنمية الاقتصادية في العصر الحالي. والواقع الاقتصادي الدولي خير شاهد على أن دول العالم تلهث نحو اللحاق بركب التنافس الدولي الرامي إلى جذب أعظم كم من الاستثمارات.

تلك المسألة التي تحتل أولوية خاصة في الدول النامية -ومن بينها الجزائر- التي تعمل على تهيئة مناخ استثمارها، والمتمثل في منح التسهيلات والمزايا والضمانات المتعددة لجذب الاستثمارات إليها، لتحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من الأهداف بما في ذلك العمل على الحد من الاقتراض من الخارج، وما يحمله من أعباء ومخاطر المديونية الخارجية في الأجل الطويل. بالإضافة إلى نقل التكنولوجيا المصاحب للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

فالجزائر كبلد نامي عرف عدة تقلبات و اضطرابات اقتصادية حادة ترجع إلى ظروف داخلية و خارجية أبرزها المديونية التي تعتبر من أهم مشاكل التبعية ، مما دفع بالحكومة الجزائرية إلى البحث عن حلول قد تكون ايجابية أو سلبية في نفس الوقت و كانت أول مرحلة انتقالية من نظام مركزي إلى اقتصاد السوق

و تماشيا مع هذه التحولات الكبرى تبنت سياسة الانفتاح نحو الخارج وتعديل قوانين سابقة تخص تشجيع الاستثمار ووضع جملة الإجراءات التحفيزية و منح التسهيلات اللازمة لذلك. وكل هذا يدخل ضمن تهيئة المناخ الاستثماري في الجزائر.

ولمدى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يلعبه في تحقيق نمو اقتصادي و باعتبار أداة تمويل هامة في يومنا هذا وخاصة أننا نجد أن الاستثمار الأجنبي يكون داخل البلدان النامية هذا ما يجعلنا نطرح الإشكالية التالية :

■ ما هو واقع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية ؟ وكيف ساهمت الجزائر في جلب الاستثمار الأجنبي المباشر ؟

الأسئلة الفرعية:

الإشكالية السابقة تقودنا إلى طرح الأسئلة التالية :

- 1) ماهي المعايير التي يستند إليها المستثمرون الأجانب لاختيار بلد دون الآخر للاستثمار ؟
- 2) هل ما هو الاستثمار الدولي وما الفرق بين الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر ؟
- 3) المناخ الاستثماري في الدول النامية ملائم للاستثمار الأجنبي ؟
- 4) هل ساهمت الجزائر في العمل على توفير مناخ الاستثمار ؟

فرضيات البحث:

إن الإجابة على التساؤلات السابقة و التي تعتبر بمثابة محاور رئيسية لموضوع بحثنا هذا ، ولا نستطيع تحقيق ذلك الا بوضع مجموعة من الفرضيات وهي :

- 1) الاستثمار الأجنبي المباشر هو استثمار حقيقي بينما الاستثمار الأجنبي غير مباشر هو استثمار مالي.
- 2) هناك معايير يستند إليها المستثمرون الأجانب لاختيار مواقع استثماراتهم.
- 3) المناخ الاستثماري في الدول النامية كان أهم عامل في جلب الاستثمار الأجنبي إليها .
- 4) أصبحت الجزائر تشجع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تقديم حوافز و ضمانات لان الاستثمار أصبح الحل الوحيد لاستعادة التوازن الاقتصادي.

أهمية الدراسة :

يبرهن موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الجوانب الأساسية الاقتصادية للتكامل الاقتصادي بين الدول المستثمرة المتقدمة والدول المضيفة لهذه الاستثمارات. فيقدم لنا هذا البحث خطوات بعض الدول النامية لاستقطاب حصة مهمة من هذه الاستثمارات الأجنبية .

وبصفة خاصة محاولة الجزائر حيث سنتعرف من خلال هذا البحث على المراحل التي مر بها الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر و أهم الامتيازات و الحوافز التي تقدمها الجزائر لهذا النوع من الاستثمار .

أهداف الدراسة :

- إن الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة، تكمن فيما يلي:
- محاولة إزالة الغموض الذي يكتنف " الاستثمار المباشر الأجنبي " و ذلك من خلال مختلف جوانبها باعتباره ظاهرة معقدة.
- الأهمية التي يكتسبها الاستثمار المباشر الأجنبي عند استقطابه و تقييم انعكاساته على اقتصاديات الدول المضيفة له.
- إبراز أهمية الدول النامية لتوفرها على مناخ استثماري ملائم .
- تبيان العراقيل الاستثمار في الجزائر رغم كل الإجراءات و التحفيزات المقدمة من قبل هذه الأخيرة .

أسباب اختيار الموضوع :

- أهمية موضوع الاستثمار الأجنبي و الذي أصبح موضوع الساعة في الدول النامية وخاصة الجزائر
- الرغبة الملحة في إطلاعنا أكثر على هذا الموضوع و التعمق فيه، و إزالة الكثير من الغموض بشأنه، كخطوة للتخصص فيه أكثر مستقبلا.
- تمهيد للمزيد أكثر من الرغبة و الاهتمام بهذا الموضوع الشائك و الواسع النطاق لمن يختارونه كموضوع بحث مستقبلا.

المنهج والأدوات المستعملة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستنباطي من خلال الاعتماد على مجموعة من الأدوات المتاحة و المتمثلة في كتب و مذكرات تخرج ليسانس و مجلات و رسائل ماجستير بالإضافة إلى مواقع من الانترنت.

صعوبات الدراسة:

1) الصعوبات التي واجهتنا هي عدم توفر الكتب مما جعلنا نعتمد على عدد كبير من المذكرات مقارنة بعدد الكتب.

2) ملاحظة أن المعلومات المتوفرة حول موضوع بحثنا كبيرة جدا و متكررة كثيرا في أغلبية المذكرات مما جعلنا نختصر الكثير ونعطي الأهم مما جعل حجم المذكرة صغير .

مجال وحدود الدراسة :

لأهمية الموضوع وطبيعة عنوانه وإعطاء هذه الدراسة حقها من الإحاطة تم تقسيم هذه المذكرة إلى ثلاثة فصول وهي كالتالي :

1- الفصل الأول تحت عنوان *عموميات حول الاستثمار* تطرقنا فيه إلى المفاهيم الأساسية للاستثمار بصفة عامة ، حيث تم الحديث في المبحث الأول * مفاهيم أساسية حول الاستثمار* عن أهداف مفهوم الاستثمار ، مجالاته ، أهمية وأهداف الاستثمار ، وأدواته ، أما في المبحث الثاني * أنواع الاستثمار الدولي -أهدافه -مخاطره* وتطرقنا فيه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر وغير مباشر ، أهداف ومخاطر الاستثمار الأجنبي ، المبحث الثالث * سير وتوجيه الاستثمار الأجنبي* أي كيفية تهيئة المناخ الاستثماري وسياسات الحوافز .

2- الفصل الثاني بعنوان * الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية* والذي يضم ثلاثة مباحث نتطرق فيها إلى * واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية* و * الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات* ثم * مفهوم حافز الاستثمار الأجنبي* من تعريف وأشكال هذه الحوافز والإطار الدولي لهذه الأخيرة .

3- الفصل الثالث * بعنوان الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر* ويحتوي هذا الأخير على نظرة شاملة حول تطور قوانين الاستثمار قبل الإصلاحات وفي ظلها ، بالإضافة إلى أجهزة تطوير الاستثمار والإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لترقية الاستثمارات ، ثم نتطرق إلى أهم الامتيازات الممنوحة والضمانات الخاصة لحماية الاستثمار الأجنبي في الجزائر و في الخير نقدم آخر الإحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لعام 2007. كما تطرقنا إلى المعوقات التي تحول من تدفق الاستثمار الأجنبي إلى الجزائر

ولقد تم استخدام مصطلحات واضحة و غير معقدة وهذا ماسوف نلاحظه من خلال بحثنا تكرر مصطلح :

الدول المضيفة : ونقصد بها الدول المضيفة .

الاستثمار الأجنبي المباشر : ونقصد به الاستثمار الحقيقي وليس المالي .

الفصل الأول: عموميات حول الاستثمار

تمهيد:

يعتبر الاستثمار محور اهتمام العديد من الكتاب و رجال الأعمال و الحكومات في الدول النامية و الدول المتقدمة، وذلك لما للاستثمار من منافع اقتصادية و اجتماعية و سياسية التي يمكن لكل الدول الحصول عليها إذ يمكننا القول بأن الاستثمار هو أهم مصدر من مصادر تمويل الاقتصاد الوطني مقارنة بالمصادر الأخرى على سبيل المثال القروض .

في فصلنا هذا سنتطرق إلى موضوع الاستثمار و ذلك بإقامة دراسة شاملة حول هذا الأخير و عليه هذا الفصل يتضمن ثلاثة مباحث يكون مضمون كل واحد من هذه الأخيرة كالتالي

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار
- المبحث الثاني: أنواع الاستثمار الدولي — أهدافه — مخاطره
- المبحث الثالث: سير وتوجيه الاستثمار الأجنبي

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الاستثمار

يعتبر الاستثمار من أهم الأعمال الاقتصادية وذلك بفضل الأهداف التي يحققها هذا الأخير في مجالات مختلفة بحسب طبيعة النشاط الاقتصادي وهذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا

المطلب الأول: مفهوم الاستثمار

لقد تعددت التعاريف و المفاهيم التي تخص الاستثمار كظاهرة اقتصادية حيث يستمد مفهوم الاستثمار أصوله من علم الاقتصاد وهو على صلة بمجموعة من المفاهيم الاقتصادية أهمها ، الدخل، الاستهلاك، الادخار والإقراض.

نذكر بعض التعاريف:

● الاستثمار هو التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة معينة لفترة معينة من الزمن قد تطول أو تقتصر وربطها بأصل أو أكثر من الأصول التي يحتفظ بها لتلك الفترة الزمنية بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية.¹

● الاستثمار هو توظيف المال بهدف تحقيق العائد او الدخل أو الربح و المال عموما قد يكون الاستثمار على شكل مادي ملموس أو غير مادي حيث أن الشكل المادي يتمثل في البنائيات، السلع المعمرة، معدات... الخ و الشكل غير مادي يتمثل في النقود و الودائع تحت الطلب أسهم بأنواعها..... الخ.²

● حسب فيزانوفافا(vizza nova) فيحدد مفهوم الاستثمار على انه اقتناء لملك قصد الحصول على امتيازات مستمرة (خدمات ونقود).³

ويمكن من هذه التعاريف أن نستنتج تعريف اشمل و عام على الاستثمار هو:

¹ زياد رمضان - ، مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي - دار وائل - عمان - ط3 - ص13

² ظاهر حيدر جردان - مبادئ الاستثمار - دار المستقبل للنشر والتوزيع - عمان - 1997 - ص13

³ إبراهيم عربي - علي و جدي - المناخ الاستثماري و جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر - مذكرة تخرج ليسانس - المركز الجامعي بحبي

فارس - 2002 - ص4

الاستثمار: هو تخصيص قدر من المال من اجل الحصول على وسائل إنتاج جديدة أو من اجل تجديد وتطوير الوسائل الموجودة وذلك حتى يتسنى الرفع من الطاقة الإنتاجية⁴

المطلب الثاني:مجالات الاستثمار

يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي يوفر فيه المستثمر أمواله قصد الحصول على عائد حيث تختلف مجالات الاستثمار من زوايا مختلفة و من اهمم التبويبات المتعارف عليها نوعان هما:

- التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار
- التبويب النوعي لمجالات الاستثمارات أي نوع الأصل محل الاستثمار: حقيقي او مالي.
- التبويب حسب مدة الاستثمار

وفيما يلي بحث مجالات الاستثمارات في ضوء هذه المعايير.

أولاً:التبويب الجغرافي لمجالات الاستثمار

يتم تبويب الاستثمارات بناءً على هذا المعيار إلى استثمارات محلية و أخرى جانبية

(1) **الاستثمارات المحلية:**هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات أو الأوراق المالية و الذهب والمشروعات الاقتصادية.¹

(2) **الاستثمارات الأجنبية:** تتمثل هذه الأخيرة بجميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية ومهما كانت أدوات الاستثمار المستخدمة وتتم الاستثمارات الأجنبية من قبل الأفراد و المؤسسات المالية إما بشكل مباشر أو غير مباشر.²

ثانياً: التبويب النوعي لمجالات الاستثمار:

يتم تبويب الاستثمارات بناءً على هذا المعيار إلى استثمارات مالية و أخرى حقيقية

⁴ أحلام بعداش- فتيحة طاهر- الاستثمار الأجنبي - مذكرة تخرج ليسانس- المركز الجامعي بجي فارس المدية- 2003- ص6

¹ زياد رمضان - مرجع سبق ذكره ص36

² زياد مطر - إدارة الاستثمارات - الاطار النظري و التطبيقات العملية - دار وائل للنشر - عمان - ط3- ص 76

(*) اصل حقيقي كل اصل له قيمة اقتصادية فير حد ذاته و يترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلعة او على شكل خدمة

1) الاستثمارات الحقيقية: هي كل الاستثمارات التي توفر للمستثمر الحقيقي حيازة أصل حقيقي (*) كالعقار والسلع، الذهب..... الخ.

2) الاستثمارات المالية: يقصد به شراء حصة في رأسمال (السهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تكسب مالكة الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين

ثالثا : التويب حسب مدة الاستثمار

حيث تصنف الاستثمارات في هذا المجال إلى:

1 - استثمارات قصيرة الأجل:

وهي استثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد، الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، التسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

2 - استثمارات متوسطة الأجل:

حيث يتم إنجاز هذا الصنف من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين (02) ولا تزيد عن سبع (07) سنوات ولهذه الاستثمارات عدة أشكال حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل : مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات. . . الخ.

3 - استثمارات طويلة الأجل :

نجد أن هذا الصنف من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق سبع (07) سنوات وتشمل الأصول والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع : عقارات للكرء، الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها مثلاً : مبنى الإدارة، مبنى المخزن. . . الخ

المطلب الثالث : أدوات الاستثمار

من خلال عرضنا لمجالات الاستثمار، ذكرنا أن هذه المجالات تتيح للمستثمر أن يمتلك مقابل المبلغ المستثمر أصلاً قد يكون حقيقياً أو مالياً. ويطلق على هذا مصطلح أداة الاستثمار وأدوات

الاستثمار المتاحة لأي مستثمر في المجالات الاستثمارية المختلفة هي كثيرة ومتعددة. وسنحاول من خلال هذا المطلب إبراز أهم هذه الأدوات وهي على الترتيب حسب درجة الاستخدام أو الانتشار : الأوراق المالية، العقار، السلع، المشروعات الاقتصادية، العملات الأجنبية، المعادن الثمينة، إضافة إلى الاستثمار في صناديق الاستثمار.

أولاً- الأوراق المالية

تعتبر الأوراق المالية من أبرز أدوات الاستثمار في العصر الحالي، وهذا لتوفر المزايا العديدة التي توفرها للشخص المستثمر فيها ولا توجد في بقية الأدوات الاستثمارية

1-1) أدوات السوق المالي : يعرف سوق رأس المال أو السوق المالي على أنه سوق تداول الأوراق المالية بيعًا وشراءً إلى جانب الأدوات الاستثمارية طويلة الأجل. فهو بذلك يسمح بالتمويل الطويل الأجل لتحقيق الدخل من خلال الأسهم والمشكلة لحقوق الملكية، والسندات كحقوق دائنة، الأمر الذي يعني المشروعات الاستثمارية وتوظيف الادخار بما يضمن عائداً مناسباً بأقل التكاليف. وفيما يلي نتناول هذه الأدوات بشيء من التفصيل :

- **الأسهم:** يعرف السهم على أنه المشاركة في الملكية حيث يمثل حق لصاحبه في حصة محددة في ملكية مؤسسة أو مشروع معين، مثبته بصكوك قانونية يمكن تداولها بيعًا وشراءً في الأسواق المالية الثانوية. وعليه فالأسهم وسيلة من وسائل تمويل الشركة وتكوين رأس المال وتحويل لصاحبها حقوق.
- **السندات :** يمثل السند حق دائنة يتعهد من خلاله المقترض "الجهة المصدرة" بدفع مبلغ معين في تاريخ معين مع احتساب فوائد بنسبة معينة لصالح المقرض "المستثمر" وله قابلية التداول في السوق المالي.

1-2) أدوات السوق النقدي : نعلم أن السوق النقدي هو سوق للتعامل عمومًا بالأصول المالية قصيرة الأجل كبيرة الحجم، أي توفير التمويل القصير الأجل، والميزة الأساسية لهذه الأدوات هي أنها ذات مخاطرة ضعيفة إن لم نقل معدومة.

وأهم هذه الأدوات :

- **الودائع لأجل :** هي عملية إيداع مبلغ من رأس المال لدى أحد البنوك أو المؤسسات المالية بسعر فائدة محدد.

- **أذونات الخزينة** : هي أوراق مالية تصدر بخضم محدد ولا تحمل سعر فائدة ثابت، الأمر الذي يستدعي خصم الأذونات من القيمة الاسمية مما يعني بيعها بما هو أقل من القيمة الاسمية.
- **شهادات الإيداع** : تمثل شهادات الإيداع شهادات تصدرها البنوك والمؤسسات المالية كإثبات بإيداع مبلغ من المال لديها لفترة زمنية محددة ولها تاريخ استحقاق مقابل سعر فائدة، ويُسجل على الشهادة شروط وكيفية حساب الفائدة ودفعها، ويتميز هذا النوع بـ : . المرونة . السيولة، تعدد الآجال، الضمان، السرية، التسليم، تنوع الإصدار.
- **القبولات المصرفية** : تمثل إحدى أشكال الاقتراض، بحيث يصادق البنك على سحب معين لصالح (شخص معنوي أو طبيعي) فيصبح للسحب سمعة تمنحه قابلية التداول.

ثانيا : الاستثمار في سوق العقار

تحتل المتاجرة بالعقارات المركز التالي للأوراق المالية في عالم الاستثمار ويتم الاستثمار فيها بشكلين : إما بشكل مباشر عندما يقوم المستثمر بشراء عقار حقيقي (مبان، أراض) وإما بشكل غير مباشر عندما يقوم بشراء سند عقاري مثلا صادر عن بنك عقاري أو بالمشاركة في محفظة مالية لإحدى صناديق الاستثمار العقارية، ويلاقي الاستثمار في العقار اهتماماً كبيراً من قبل المستثمرين سواء في السوق المحلي أو في السوق الأجنبي. وقد تأسست في معظم الدول بنوك عقارية مختصة في منح القروض العقارية.

ثالثا : الاستثمار في السلع

تتمتع بعض السلع بمزايا اقتصادية تجعلها أداة صالحة للاستثمار وقد كونت لها أسواق متخصصة "عبارة عن بورصات، أهمها بورصة القطن في مصر، الذهب في لندن، إضافة إلى بورصة البن في البرازيل. ويتم التعامل بين المستثمرين في هذه الأسواق عن طريق عقود خاصة تعرف بالعقود المستقبلية، وهي عبارة عن عقد بين طرفين منتج السلعة ووكيل أو سمسار غالباً ما يكون مكتب سمسرة، يتعهد فيه المنتج للسمسار بتسليمه كمية معينة بتاريخ معين في المستقبل مقابل حصوله على تأمين أو تغطية تحدد بنسبة معينة من قيمة العقد، وتشبه المتاجرة بالسلع المتاجرة بالأوراق المالية في كثير من الوجوه. إذ أن لكل منها أسواق متماثلة إلى حد كبير فيما عدا أن للأوراق المالية سوقاً ثانوياً لا يتوفر مثيل له للسلع، كذلك يتمتع الاستثمار في السلع بدرجة عالية من السيولة، كالاستثمار في الأوراق المالية، كما أن أسعار كل منهما تكون معلنة في أسواق ولا تخضع لأية مساومة كما يحدث في مجالات الاستثمار الأخرى.

رابعاً : الاستثمار في المشروعات الاقتصادية

تعدّ هذه الأداة الاستثمارية من أكثر الأدوات انتشاراً ولها عدة أوجه : صناعي، تجاري، زراعي، خدمي . . . الخ. والمشروع الاقتصادي من أدوات الاستثمار الحقيقية لأنه يقوم على أساس أصول حقيقية كالمباني والآلات والمعدّات ووسائل النقل. . . الخ. كما أن تشغيل هذه الأصول يؤدي إلى إنتاج قيمة مضافة تزيد من ثروة المالك وتنعكس في شكل زيادة في الناتج القومي.

خامساً : العملات الأجنبية والمعادن الثمينة

■ العملات الأجنبية:

تنتشر أسواق العملات الأجنبية عبر العالم، وتستقطب اهتمام العديد من المستثمرين، إلا أن التعامل بالعملات الأجنبية يمتاز بدرجة عالية من المخاطرة نظراً للتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية وانعكاس ذلك على القدرة الشرائية انطلاقاً من مفهوم التضخم ومخاطر الائتمان وأسعار الفائدة ومحاولة التوفيق بين السيولة والربحية، في إطار الاتصالات المتطورة والتكنولوجيا الحديثة

■ المعادن الثمينة:

ويقصد بها هنا الذهب والفضة أساساً لما يشكّلانه من أصول حقيقية رغم تقلبات أسعارها وبعد التقلبات الكبيرة الحادثة على مستوى أسعار هذه المعادن خاصة نهاية الثمانينات، هذا الأمر عجل بقيام أسواق منتظمة لهذه المعادن شأنها شأن الأوراق المالية مع اختلاف الطبيعة، ومن هذه الأسواق نجد سوق لندن، هونغ كونغ، زيوريخ، إضافة إلى سوق نيويورك.

سادساً: الأدوات المشتقة وصناديق الاستثمار

- **الأدوات المشتقة :** تعتبر هذه الأداة من الأدوات الاستثمارية العصرية التي نشأت على ضوء التطور العلمي والتكنولوجي والحاجة للسيولة ورفع الكفاءة للتقليل من المخاطرة.
- وفي الحقيقة هذه الأدوات لا تنشئ تدفقات نقدية إلا بشكل بسيط، لذلك يعتبرها البعض أنها عقود تشتق من عقود الأوراق المالية والعملات الأجنبية للتعامل مع المستقبل وحالة عدم التأكد مما يزيد من مخاطرها، إلا أن الكثير يستعملها كأداة للمضاربة. وهذه الأدوات المشتقة هي:

- **اتفاقيات إعادة الشراء** : يقصد بها شراء الأوراق المالية من بائع يتعهد بإعادة الشراء بعد فترة زمنية قد تصل إلى ليلة، أو أطول من ذلك أو أن تستمر عملية البيع والشراء حتى يلجأ أحد الطرفين إلى إلغائها، وعلى العموم تحمل هذه الاتفاقيات سعر فائدة يدفعه المقترض للمقرض.
- **التعامل بحقوق الخيار**: أول تاريخ تم فيه التعامل بهذه الأداة سنة 1971 في السوق الأمريكية، فحقوق الاختيار هي عمليات آجلة يمنح فيها المشتري حق الخيار في إلغاء العملية أو إتمامها مقابل دفعة للبائع يُتفق عليها.
- **التعامل بالعقود المستقبلية** : ونجد في هذا السوق نوعين من المتعاملين هما : المستثمرين المباشرين والوسطاء بالعمولة، إذن فالعقود المستقبلية مبنية على أدوات مرتبطة أسعارها بسعر الفائدة على مدار الزمن. وبالتالي تكون التزامًا أكيدًا بشراء أو بيع الأداة المالية خلال فترة محددة ضمن سوق منظم. وفكرة العقود المستقبلية تقوم على أساس الحماية من الخسائر وتعظيم الأرباح وفقا للشروط المتفق عليها والمبالغ المتعامل بها حسب طبيعة السوق.
- **صناديق الاستثمار**

إن صندوق الاستثمار هو أشبه بوعاء مالي له عمر محدد. وهو عبارة عن أداة تستخدمها مؤسسات مالية تسمى شركات الاستثمار قصد تجميع المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مجالات متعددة حيث تضمن للمساهمين عائد معين وهو مستوى معين من المخاطرة وهذا بالاستفادة من مزايا التنوع. وبحكم تنوع المجالات التي يستثمر فيها كل صندوق، كأن نجد صناديق متخصصة في الأوراق المالية، العقارات وغيرها من الأصول الاستثمارية.⁵

المطلب الرابع : أهمية وأهداف الاستثمار ومخاطره

يمكن تلخيص هذا المطلب في مايلي :

أولا: أهمية الاستثمار

إن تقدم الدول اليوم يقاس على أساس حجم استثماراتها أو أصولها التي تعتبر من أهم العوامل المالية لرفع الدخل الوطني ومستوى المعيشة وبالتالي للاستثمارات أهمية اقتصادية واجتماعية وإستراتيجية وتكمن هذه الأهمية في الدور الهام الذي يلعبه في عملية النمو الاقتصادي فهو يعتبر متغير هام جدا،

⁵ المدير المالي - مفهوم الاستثمار (تمويل واستثمار) -4 فيفري 2008-10:38 صباحا

يدخل في تحديد الطاقة الإنتاجية كما انه يؤدي إلى زيادتها وتزداد أهميته لاعتباره من مكونات الطلب الكلي .من مكونات الطلب الكلي.⁶

ثانيا : أهداف الاستثمار ومخاطره

*أهداف الاستثمار: يمكن تلخيص أهداف الاستثمار في النقاط التالية⁷

1. تحقيق العائد:هي انه كل استثمار مهما كان نوعه حيث من الصعب أن نجد شخصًا يوظف أمواله دون أن يكون له فائدة أو تحقيق ربح.

2. تكوين ثروة وتنميتها:غاية الفرد عندما يوظف أمواله و يضحي بقدر من الاستهلاك الجاري على أمل تكوين ثروة مستقبلية و تنميتها

3. تأمين الحاجة المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجة: يسعى الفرد بذلك إلى تحقيق دخل مستقبلي.

4. المحافظة على قيمة الموجودات: يسعى المستثمر إلى تنويع في مجالات استثماراته حتى لا تنخفض قيمة الموجودات (مجموداته) مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلباتها.

*مخاطر الاستثمار: بصفة عامة فإن مخاطر الاستثمار بكل بساطة هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع. وتختلف المخاطرة حسب اختلاف مجال الاستثمار وهي عمومًا :

■ **مخاطر نظامية** : وهي لا ترتبط بنوع معين من الاستثمارات بل تصيب جميع مجالات الاستثمار “مخاطر متعلقة بالأسواق، عوامل سياسية”.

■ **مخاطر غير نظامية** : تشمل تغيرات في أسعار الفائدة، تدهور العمليات الإنتاجية.

⁶ خديجة بوزار-سمية فبال- الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر- مذكرة تخرج ليسانس - المركز الجامعي يحيى فارس المدينة،2002-

2003-ص9

⁷ طاهر حيدر جردان - مرجع سبق ذكره،-ص13

وتنظم : مخاطرة العمل، مخاطرة السوق، السعر، المخاطرة المالية. .

لمبحث الثاني:أنواع الاستثمار الدولي –أهدافه ومخاطره

لقد تعددت أشكال ظهور الشركات الدولية والاستثمارات الدولية، حيث يكمن نشاط الشركات الدولية في الاستثمار بنوعيه الاستثمار الأجنبي المباشر و غير المباشر، إلى جانب ذلك فان كل من النوعين لهما أشكال مختلفة ومحددات يمكن أن تجعل هذا الاستثمار يزداد في الدول المضيفة من اجل تحقيق أهداف لكل من الطرفين الشركات الدولية والدولة المضيفة. ومع ذلك فان هذا لا يمنعنا من القول بان الاستثمار الأجنبي لا يحوي مخاطر و هذا ما سنتطرق إليه في مبحثنا هذا.

المطلب الأول: الاستثمار الأجنبي المباشر

سوف نتطرق في هذا المطلب إلى الاستثمار الأجنبي المباشر : تعريفه ومحدداته و أشكاله

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تعددت تعاريف الاستثمار الأجنبي المباشر و هي كالآتي :

▪ ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين،هذا بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة الملكية المطلقة لمشروع الاستثمار في جميع المجالات فيس الدول المضيفة⁸

▪ الاستثمار الأجنبي المباشر هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية و رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى الخاصة في الحالة الابتدائية عند إنشاء مؤسسة

▪ تعريف صندوق النقد الدولي: PMI

هي تلك المشروعات أو الاستثمارات الموجهة للإئناء أو الزيادة بشكل محفظة دائمة في مؤسسة تقوم في الإقليم الاقتصادي للبلد الآخر غير البلد المستثمر وتؤدي المؤسسة الأم أو الدولة المستثمرة نوعاً من المراقبة الفعالة في تسيير المؤسسة في البلد المضيف.

⁸ عبد السلام أبو قحف-اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي-مطابع الإشعاع-الإسكندرية-2001-ض366

■ حسب محاسب ميزان المدفوعات:

هي كل تدفق مالي إلى مؤسسة أجنبية أو كل حيازة جديدة من حصص الملكية داخل مؤسسة أجنبية شرط أن يتحصل الأشخاص غير المقيمين على الأغلبية في هذه المؤسسة وتختلف أهمية هذه الحصة من بلد إلى آخر حيث تتعدى المستوى الدولي بنسبة 20% من رأس مال المؤسسة وفي بعض الدول يكفي أن تكون النسبة 10% لكي يكون الاستثمار مباشر.

■ حسب منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية: OCDE

يمكن استخراج تعريفين:

✓ الاستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن استثمار يوجه بغرض إقامة علاقات اقتصادية دائمة مع مؤسسة ما ويشمل على الخصوص:

- الاستثمار الذي يؤدي إلى ممارسة تأثير حقيقي في تسيير مؤسسة كبيرة أو متوسطة.
- إنشاء وتوسيع فرع تابع لمؤسسة مملوكة بالكامل لصاحب رأس المال.
- الحيازة التامة لمؤسسة قائمة.
- المساهمة في ملكية مؤسسة جديدة أو قائمة
- منح قرض على المدى الطويل سبع سنوات فما فوق.
- يعتبر المستثمر الأجنبي كل شخص طبيعي أو كل مؤسسة عمومية أو خاصة تتمتع بالشخصية المعنوية، حيث هذا المستثمر يملك مؤسسة تقوم بالاستثمار المباشر في الخارج.

تعريف عام للاستثمار الأجنبي المباشر:

الاستثمار الأجنبي المباشر عبارة عن تلك المشروعات التي يقيمها ويملكها ويسيرها المستثمر الأجنبي داخل بلد غير البلد الأصلي، إما بسبب ملكيته الكاملة للمشروع، أو لاشتراكه في رأس مال المشروع بنصيب يبرز له حق في الإدارة ... وذلك بقصد المشاركة الفعالة معتمدا على موارده المالية الخاصة بالإضافة إلى الموارد غير مالية كالمؤهلات التكنولوجية والتسويقية زيادة على الخبرة الفنية في جميع المجالات ويكون الغرض من وراء هذا المشروع هو تحقيق الأرباح وعوائد تغطي تكاليف الاستثمار.⁹

ثانيا: محددات الاستثمار الأجنبي المباشر

⁹ فارس فوضيل - الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية -، حالة الجزائر -رسالة ماجستير- معهد العلوم الاقتصادية -الجزائر -1998- ص5

يمكن القول بان هناك الكثير من العوامل المؤثرة على قرارات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، حيث بعض العوامل ترجع إلى الدول المضيفة (مناخ الاستثمار السياسي والاجتماعي و الاقتصادي) محددات مكانية. أما البعض الأخر فيرجع للمستثمر الأجنبي ذاته، أي إلى خصائص الشركة متعددة الجنسيات.

1- المحددات الاقتصادية: التي تشمل على مجموعة من المؤشرات الاقتصادية الدالة على مستوى أداء الاقتصاد الوطني من أهمها:

▪ **درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم:** يعني انه كلما زادت درجة التفتح كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي المباشر والعكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك بقياس نسبة الصادرات إلى الناتج الوطني و درجة تركيز الصادرات.¹⁰

▪ **القوة التنافسية للاقتصاد الوطني:** كلما زادت تلك القوة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال معدل نمو الصادرات حيث عندما يكون في حالة تزايد كلما دل على زيادة القوة التنافسية للاقتصاد الوطني والعكس صحيح. إلى جانب ذلك كلما اتجه الرقم القياسي لأسعار الصادرات إلى الانخفاض دل ذلك على قوة المركز التنافسي للاقتصاد الوطني.

▪ **-مدى القدرة على إدارة الاقتصاد الوطني:** هذا يعني انه كلما تميزت إدارة الاقتصاد الوطني بالكفاءة كلما كان الاقتصاد الوطني جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و لمعرفة مدى القدرة على الإدارة نستدل ذلك من خلال قيمة الاحتياطات الدولية من النقد الأجنبي و معدل التغير فيها فكلما زاد ذلك دل على كفاءة الاقتصاد الوطني و هناك مؤشر أحر يتمثل في نسبة الدين الخارجي و خدمته إلى الناتج الوطني فكلما انخفضت تلك النسبة كلما دل ذلك على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

▪ **قوة الاقتصاد الوطني:** كلما زادت قوة الاقتصاد الوطني زادت احتمالات نموه وتقدمه كلما كان جاذبا للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح و نستدل ذلك من خلال مؤشرين هما معدل

¹⁰ عبد المطلب عبد الحميد- العولمة الاقتصادية-الدار الجامعية-الإسكندرية -2006-ص218

النمو الاقتصادي الذي إذا زاد دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح وكذلك معدل التضخم حيث إذا انخفض دل على جاذبية الاقتصاد الوطني للاستثمار الأجنبي و العكس صحيح.

■ **الخصوصية :** خلال السنوات الأخيرة نلاحظ الدور المتزايد للقطاع الخاص والأهمية التي نولتها السياسات الاقتصادية لهذا القطاع إعطائه فعالية للأداء الاقتصادي من خلال تفضيل ميكانيزمات السوق ولهذا انطلقت بعض الدول في خصوصية مؤسستها العمومية لجعلها أكثر اندماجاً في السوق الدولي وتحسين العلاقات الدولية

■ **تثمين الموارد البشرية:** إن وجود يد عاملة مؤهلة وسياسة موجهة في استغلال رأس المال، الإنسان له دور هام في قرار الشركة من خلال نظام تربيوي وتكويني عالي. فالموارد البشرية هي القاعدة الأساسية لاستيعاب وتطوير جميع الابتكارات التكنولوجية وزيادة المزيد من الاستثمارات الأجنبية.

■ **العمل على تشجيع رؤوس الأموال المهاجرة :** أي يصعب الاحتفاظ بها محلياً لذلك فإن رؤوس الأموال التي هربت خلال سنوات السبع الأخيرة تقدر ب 3،72 مليار دولار وهذا مما يؤدي إلى التخلي عن مشاريع الاستثمار المبرمجة ويؤدي إلى التفاقم ولهذا نعرف ظاهرة هروب الأموال المحلية تفقد الدولة مصداقيتها لدى المستثمرين الأجانب بإجراءات تفضيل النمو المدعم استقرار في اقتصاد كلي يمكن أن يساهم في خلق الثقة وجذب المستثمرين الأجانب.

2- المحددات الخاصة بالنظام الاقتصادي و السياسي والبيئي والمؤسسي:

كلما كان النظام الاقتصادي يعمل آليات السوق و الحرية الاقتصادية كلما كان جاذباً للاستثمار الأجنبي ، و العكس صحيح و كلما تميز النظام السياسي بالديمقراطية و الاستقرار السياسي و الأمني وعدم وجود احتمالات و مخاطر و حروب كلما كان ذلك جاذباً للاستثمار ، والعكس صحيح وكلما انطوى النظام البيئي على مجموعة من القيم و العادات والتقاليد الايجابية و المواثيق للاستثمار الأجنبي كلما كان ذلك جاذباً له و العكس صحيح.

3- **السياسات الاقتصادية الكلية:** فكلما كانت تحررية ، و مرنة ، و واضحة و تتميز بالاستقرار و غير متضاربة الأهداف و تتسم بالكفاءة و الفعالية و تتواءم مع التغيرات و التحولات الاقتصادية على

مستوى الاقتصاد الوطني وعلى مستوى التحولات العالمية كلما كانت في مجموعها جذابة للاستثمار الأجنبي.

4-المحددات القانونية والتشريعية: التي تعمل على تنظيم التعامل مع الاستثمار الأجنبي وتعمل على تحفيزه و بالتالي كلما انطوت على قانون موحد للاستثمار واضح وغير متضارب مع باقي التشريعات الأخرى ذات العلاقة و به الضمانات الكافية من عدم مصادرة و عدم تأمين وخلافه ويكفل حرية تحويل الأرباح للخارج وحرية دخول وخروج رأس المال. وكلما تتضمن مجموعة من الحوافز الضريبية المتوافقة مع كفاءة السياسة الضريبية كلما أدى ذلك إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

5-العائد على الاستثمار:القاعدة العامة هي أن المستثمر الأجنبي لا يتجه إلى الاستثمار في الخارج إلا توقعاً للعائد العلى بعد تعديله بمعدل المخاطر التجارية و غير التجارية .

6-الطاقة أو المقدرة الاستيعابية للاقتصاد الوطني: نعني بصفة عامة كمية رأس المال التي يمكن أن تستثمر بكفاءة أو بعائد في الدول محل الاعتبار و تتوقف هذه الطاقة على ثلاثة عوامل أساسية :

- أولها – المجالات الاستثمارية المتاحة داخل الاقتصاد .
- ثانيها- القيود التي تحد من استغلال المجالات الاستثمارية المتاحة في هذا الاقتصاد.
- ثالثها- نوع وحجم العائد المطلوب على رأس المال المستثمر.

7- الصحة الاقتصادية واثبات المقدرة على النمو: عندما يكون التطور الداخلي للدولة الراغبة في جذب المستثمر الأجنبي محدوداً فان ذلك لا يهيئ ظروفًا مناسبة لعمل الاستثمارات الأجنبية.¹¹

ثالثاً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر في :

1. **الاستثمار الأجنبي المباشر المشترك:** يعتبر هذا المشروع ملكية مشتركة بين المستثمر الأجنبي والمستثمر المحلي بنسبة متفاوتة تتحدد وفقاً للاتفاق ورضا الشركاء وحسب القوانين المنظمة لتملك الأجانب حيث تقوم كثير ا من الدول بتحديد النسبة القصوى التي يحق للمستثمر

¹¹ عبد المطلب عبد الحميد - مرجع سبق ذكره،- ص218-222

الأجنبي تملكها وهي عادة 49% من إجمالي رأس المال و ليس بالضرورة دائما أن يساهم المستثمر الأجنبي أو الوطني بنسبة من رأس المال إذ قد تكون المساهمة من خلال تقديم الخبرة والمعرفة أو العمل أو التكنولوجيا من احد الأطراف.¹²

2. الاستثمار الأجنبي المملوك بالكامل للمستثمر الأجنبي: هي أكثر تفضيلا لدى الشركات المتعددة الجنسيات حيث تتبلور في شكل فروع الإنتاج و التسويق وغيرها و تصب في النشاط الإنتاجي أو الخدمي في الدول المضييفة إلى جانب ذلك فان الاستثمار يمنح للمستثمر الأجنبي التحكم في إدارة هذه المشروعات.

3. الاستثمارات القائمة على التجميع: تأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف أجنبي وآخر وطني سواء عاماً اوخاصاً يقوم الطرف الأجنبي من خلالها توفير مكونات منتج معين على أن يقوم الطرف الوطني لتجميعها لتصبح منتجاً نهائياً .

4. الاستثمار في المناطق الحرة: تسمى هنا المناطق الحرة بجزر الاستثمار الأجنبي حيث يكون هنا الاستثمار الأجنبي بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضييفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم عملية إنشاء المشروعات الاستثمارية في المناطق و يتمتع بإعفاء كامل من كافة الرسوم و الضرائب المفروضة على المشروعات الاستثمارية في داخل الدول المضييفة .

5. الاستثمار في مشروعات البنية الأساسية المحولة : هو ما يعرف بالاستثمار الأجنبي المباشر في شكل عقود امتياز تكون لمدة معينة تتراوح ما بين 20-50 عاما و قد ازدادت تدفقات الاستثمار الأجنبي مع تزايد الاتجاه إلى العولمة الاقتصادية حيث في هذا المشروع يقوم المستثمر الأجنبي بالبناء للمشروع ثم تشغيله على أن يحول إلى المجتمع أو الدولة المضييفة بعد انتهاء مدة عقد الامتياز . .¹³

6. الشركات المتعددة الجنسيات : هي الشركات التي تملك مشاريع كبيرة في عدة دول من العالم حيث تتميز الشركات بضخامة حجم أعمالها و أنشطتها مثل شركات البترول العالمية و شركات الكمبيوتر العالمية و صناعات البيتروكيماويات.

¹² عبد السلام ابو قحف، اقتصاديات الاستثمار الدولي، المكتب الحديث ، الإسكندرية 1992-ص464

¹³ عبد المطلب عبد الحميد- مرجع سابق ذكره - ص 184-ص185

ويمكن تعريف الشركة المتعددة الجنسية بأنها الشركة التي يكون 30% من عملياتها على الأقل خارج حدود بلدها و هذه الشركات لا تهتم كثيرا بأسعار صرف العملة أو بإعادة تحويل العملة إلى الخارج
14 .

المطلب الثاني : الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

في هذا المطلب سوف نتطرق إلى هذا النوع من الاستثمار من مفهوم هذا الأخير ، محدداته و أشكاله

أولا : مفهوم الاستثمار الأجنبي الغير مباشر

يطلق على هذا الاستثمار باستثمار الحافظة المالية و يكون هذا الأخير في الأوراق المالية (أسهم -سندات بالإضافة إلى العملات) فمن منظور الاقتصاد الكلي فان الاستثمار الغير مباشر يتركز في الأسواق المالية من خلال حركة الأوراق المالية عبر البورصات العالمية

ثانيا : محددات الاستثمار الأجنبي غير المباشر

يمكن استخلاص من عدة عوامل التي تكمن وراء انتشار أشكال الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة فيما يلي

- - كلما كانت الأسواق المالية تتميز بالانتعاش كلما كان توجه هذا الاستثمار يزداد والعكس صحيح .¹⁵
- -القيود الجمركية التي تفرضها الدول المضيفة على الواردات
- -القيود المفروضة على الاستثمارات المباشرة تجنباً للآثار السلبية الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية
- -القيود التي تفرضها الحكومة الأم للشركات متعددة الجنسيات على الاستثمار المباشر خارج الدولة الأم أو التوسيع في النشاط التجاري و بصفة خاصة تصدير التكنولوجيا المتقدمة على بعض الدول.¹⁶

¹⁴ حورية حمدي - سعاد دهماني-رتيبة حزاج - الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية - مذكرة ليسانس -علوم اقتصادية -نقود وبنوك ومالية -

-كلية العلوم الاقتصادية جامعة سعد دحلب 2002-2003ص6

¹⁵ عبد المطلب عبد الحميد-مرجع سبق ذكره ص191

¹⁶ حورية حمدي - سعاد دهماني- رتيبة حزاج -مرجع سبق ذكره- ص 9

ثالثا: أشكال الاستثمار الأجنبي غير المباشر

وهي تتمثل في :

1- التراخيص : تراخيص الإنتاج و التصنيع هي عبارة عن اتفاق أو عقد بمقتضاه تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بالتصريح لمستثمر وطني أو أكثر عام أو خاص بالدولة المضيضة لاستخدام براءة الاختراع أو الخبرة الفنية و نتائج الأبحاث الإدارية و الهندسية في مقابل عائد عادة معين .

2- اتفاقيات المشروعات تسليم المفتاح : هي عبارة عن اتفاق فيما بين الطرف الأجنبي و الطرف الوطني يقوم الأول بإقامة المشروع الاستثماري و الإشراف عليه حتى بداية التشغيل و ما ان يصل المشروع إلى مرحلة التشغيل يتم تسليمه إلى الطرف الثاني

3- عقود التصنيع و عقود الإدارة :

تتمثل في مايلي

■ **عقود التصنيع:** هي عبارة عن اتفاقيات تتم بين الشركة المتعددة الجنسيات و إحدى الشركات الوطنية بالدول المضيضة يتم بمقتضاها قيام الطرف الثاني نيابة عن الطرف الأول بتصنيع و إنتاج سلعة معينة أي أنها اتفاقيات إنتاج الوكالة

■ **عقود الإدارة :** هي عبارة عن اتفاقيات و ترتيبات و إجراءات قانونية يتم بمقتضاها أن تقوم الشركة المتعددة الجنسيات بإدارة كل او جزء من العمليات والأنشطة الوظيفية الخاصة بمشروع استثماري معين في الدولة المضيضة مقابل عائد مادي معين أو مقابل المشاركة في الأرباح

4- عقود الوكالة : و هي عبارة عن اتفاقية بين طرفين يتم بموجبها قيام الأطراف بتوظيف الطرف الثاني لبيع أو تسهيل وإبرام اتفاقيات بيع سلع و منتجات الطرف الاو ل طرف ثالث هو المستهلك النهائي للسلعة .

و تأخذ الوكالة عدة أشكال أهمها :

✓ الوكيل بالعمولة

✓ الوكيل بالعمولة و ضمان الوفاء للبائع

✓ -توكيل قطع الغيار و الخدمات و التسهيلات

✓ - الوكيل بالعمولة والقائم بالتخزين

5-الموزعون : الموزع هو عبارة عن عميل يقوم بالشراء المباشر من المصدر أو الشركة المتعددة الجنسيات وذلك بغرض إعادة البيع لحسابه الخاص ، وقد تقوم الشركة المعنية أو المصدر بمنح امتياز لموزع الخدمة سوق معين بمعنى أن الموزع قد يكون المستورد الوحيد في سوق معين لمنتجات إحدى الشركات الأجنبية سواء قام بالبيع لتجار الجملة أو التجزئة أو الاثنين معا أو البيع المباشر للمستهلك الأخير في هذه السوق

6-عقود التاج الدولي من الباطن : هي عقود تتعاطم أهميتها في التجارة الدولية سواء السلع تامة الصنع أو المكونات السلعية بالإضافة إلى الخدمات أيضا .¹⁷

المطلب الثالث : أهداف الاستثمار الأجنبي و مخاطر-أهمية

أولا: أهداف الاستثمار الأجنبي

يمكن تقسيم أهداف الاستثمار الأجنبي إلى اثنين أهداف المستثمرين الأجانب و أهداف الدولة المستثمر فيها

1-أهداف المستثمرين الأجانب :

يمكن تلخيصها في النقاط التالية

- الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها لأجل استخدامها في صناعتها
- إيجاد أسواق جديدة لمنتجات وبضائع الشركات الأجنبية خاصة لتسويق فائض كبير من السلع الرائدة و التي لا تستطيع هذه الشركة تسويقها في موطنها
- الاستفادة من ميزة انخفاض عناصر التكلفة في الدول المستثمر فيها و على سبيل المثال أجرة العامل في تلك الدول تكون عادة اقل من أجرة العامل في الدول المتقدمة صناعيا
- الاستفادة من قوانين تشجيع الاستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثيرا من الدول المستثمر فيها من اجل جذب الاستثمارات الأجنبية إليها
- الاستفادة من فرص تحقيق الربح في الدول المستثمر فيها إذ إن الشركات الأجنبية قد تحقق أرباحا من استثماراتها الأجنبية تفوق بالكثير أرباحها من عملياتها داخل موطنها

¹⁷ عبد الحميد عبد المطلب - مرجع سبق ذكره - ص194- 195

- سهولة قيام الشركات الأجنبية بمنافسة الشركات المحلية و الصناعات المحلية من حيث الجودة و الأسعار و نوع الخدمة ، وذلك بسبب تملكها للتكنولوجيا المتقدمة ووفرة رأس المال لديها
- تقليل مخاطر التي تتعرض إليها استثمارات الشركات الأجنبية إذ انه كلما توزعت و انتشرت الاستثمارات على عدد أكبر من الدول كلما قلت مخاطر هذه الاستثمارات

2- أهداف الدولة المستثمر فيها :

دوافع الدول المستثمر فيها من وراء قبولها و تشجيعها للاستثمارات الأجنبية فيمكن تلخيصها كما يلي :

- الاستفادة من التكنولوجيا المتقدمة و الخبرات الإدارية في الدول الأجنبية إذ أن قيام الشركات الأجنبية باستثمار أموالها في مشاريع محددة في دولة معينة يتضمن نقل التكنولوجيا و توظيف الخبرات الإدارية النادرة في كثير من الأموال
- الإسهام في حل مشكلة البطالة و ذلك تشغيل عدد من العاطلين عن العمل في المشروعات التي يتم إنشاؤها
- الإسهام في زيادة الصادرات و تحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها و خاصة عند قيام المشروعات المعنية بتصدير منتجاتها إلى الخارج
- التقليل من الواردات و ذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي حيث يساهم الإنتاج المحلي باستبدال السلع المستوردة بالسلع المنتجة محليا
- تدريب العاملين على الأعمال الإدارية و على استخدام وسائل الإنتاج المتقدمة.¹⁸
- تدفق رؤوس الأموال الأجنبية.
- الإستغلال والاستفادة من الموارد المالية والبشرية المحلية والمتوفرة لهذه الدول.
- المساهمة في خلق علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدولة المعنية مما يساعد في تحقيق التكامل الاقتصادي بها.
- خلق أسواق جديدة للتصدير وبالتالي خلق وتنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى أجنبية.
- نقل التقنيات التكنولوجية في مجالات الإنتاج والتسويق وممارسة الأنشطة والوظائف الإدارية الأخرى.
- تنمية وتطوير المناطق الفقيرة والتي نعاني من الكساد الاقتصادي وإن الاستثمار الأجنبي يساعد كلا الإدرتين على تحقيق أهدافها وهو ما يقدم على الأقل من حيث المبدأ الفرص لكل

¹⁸ حسن علي خريوش و عبد المعطي رضا ارضيد- الاستثمار و التمويل بين النظرية و التطبيق -دار زهران -عمان ص184-

شريك للاستفادة من الميزات النسبية للطرف الآخر. فالشركاء المحليون تكون لديهم المعرفة بالسوق المحلي واللوائح والروتين الحكومي وفهم أسواق العمل المحلية وربما بعض الإمكانيات الصناعية الموجودة بالفعل، ويستطيع الشركاء الأجانب أن يقدموا تكنولوجيات الصناعة والإنتاج المتقدم والخبرة الإدارية وأن يتيحوا فرص الدخول إلى أسواق التصدير.

ثانيا : مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

بالرغم من المزايا التي يتمتع بها الاستثمار الأجنبي المباشر إلا انه يحمل مخاطر أعباء تواجهها الدول المضيفة و يمكن الإشارة إلى أهم هذه المخاطر و الأعباء على النحو التالي

1- الآثار السلبية المحتملة على ميزان المدفوعات:

يشير البعض إلى انه من الرغم من الآثار الايجابية التي تحدثها الاستثمارات الاجنبية المباشرة على موازين المدفوعات، نظرا لزيادة حصيلة النقد الاجني التي تصب للدولة في حساب العمليات الراسمالية. الا انه سرعان ما تنقلب بعد فترة الى آثار سلبية اذ نجد ان نشاط الشركات متعددة الجنسيات سوف يؤدي الى زيادة واردات الدول المضيفة من السلع الوسيطة و الخدمات ، الى جانب ذلك فان الشركات تقوم بتحويل ارباحها الى الخارج هذا بالاضافة الى دفع العوائد عن التمويل الوارد لتلك الشركات من البنوك في الخارج و دفع مقابل براءات الاختراع و المعونة الفنية ، هذا علاوة على تحويل جزء من مرتبات العاملين الأجانب في هذه المشروعات للخارج.

2- الممارسات الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسيات :

و ياتي هذا نتيجة تمتع الشركات المتعددة الجنسيات في اسواق الدول المضيفة بوضع احتكاري، وذلك اما نتيجة لانفراد تلك الشركات بانتاج اصناف او سلع متميزة لا يتوفر لها بدائل في تلك الاسواق، او ان تلك الشركات تستحوذ على شريحة كبيرة من الطلب السوقي لتلك السلع في الدول المضيفة تكفل لها القيادة السعرية Price Leadership وذلك بحكم اختيارها لمجالات انتاج تخضع لسوق احتكار القلة وتتسم بدرجة عالية من التركيز السوقي.

3- الآثار المحتملة على السياسات الاقتصادية المحلية ومفهوم السيادة الوطنية:

ويرجع ذلك الى الشركات متعددة الجنسيات بحكم علاقتها التجارية الدولية فانها تتمتع باوضاع تختلف عن اوضاع الشركات الوطنية ، و هذا مما يسمح لتلك الشركات دولية النشاط القيام ببعض التصرفات التي لا تستطيع الشركات الوطنية القيام بهذه الاخيرة ، مثل تجنب الدعان للسياسات العامة للدولة المضيفة.

نذكر على سبيل المثال فانه في مواجهة التشريعات الجديدة المتعلقة بالجوانب الاجتماعية و البيئية في الدول المضيفة والتي من شأنها ارتفاع تكاليف الانتاج فان الشركات متعددة الجنسيات تستطيع بسهولة ان تنقل انشطتها لدول اخرى ليس لديها تلك التشريعات .

بالنسبة لمسألة الخضوع لسقوط الحكومات الاجنبية و اثر ذلك على المصالح الوطنية للدولة المضيفة فان ذلك ينشا من كون فرع الشركة متعددة الجنسيات يكون مسئولا أمام حكومة الدول المضيفة و حكومة الدولة الأم .

ويمكن الإشارة إلى أن سعي الشركات المتعدية الجنسيات لتعظيم أرباحها على المستوى الدولي يؤدي الى ميل هذه الشركات الى تركيز سلطة اتخاذ القرارات الهامة لفروعها في الدول المضيفة و خاصة الدول النامية المضيفة لا تملك السلطة الكاملة على جزء هام من الطاقة الإنتاجية الموجودة داخل حدودها .

وهناك مسألة هامة يجب الإشارة إليها وهي أن نشاط الشركات متعددة الجنسيات في الدول المضيفة يؤدي الى خلق طبقة من المنتفعين حيث تضم هذه الطبقة مجموعة من التجار و الموردين و الوكلاء و السماسرة و غيرهم والذين يعملون مع تلك الشركات او لحسابها و ترتبط مصالحها بمصالح تلك الشركات و يتوقف استمرار رضائ تلك الطبقة و تحقيقها لمكاسب كبيرة على استمرار ارتباطهم بتلك الشركات داخل بلادهم .¹⁹

4- اثار الاستثمارات الأجنبية على اقتصاديات الدول المضيفة

إن مناطق إدماج رؤوس الأموال الأجنبية تؤثر في الاقتصاديات المحلية و سنحاول الإشارة إلى الآثار الواقعة على التبعية التكنولوجية، ميزان المدفوعات، العمالة، والدخل:

4-1 اثار التبعية التكنولوجية

تتمثل التبعية التكنولوجية في بلد ما في أن يكون هذا البلد غير قادر خلال مدة طويلة على استعمال أو صيانة أو ابتكار منتجات جديدة أو ما يتصل بها من طرق تنظيمية. ويرجع حالة التبعية هذه إلى انعدام أو نقص الموظفين

¹⁹ عبد الحميد عبد المطلب - مرجع سبق ذكره - ص210-211.

الأكفاء اللازمين لأعمال الإنتاج في المصانع ولقد أدت عملية تراكم رأس المال إلى توسيع وتنويع نماذج الاستثمارات مما أدى إلى ازدياد التبعية التكنولوجية.

4-2 الأثر على ميزان المدفوعات :

كانت لسياسة التكنولوجيا ودور المؤسسات الأجنبية فيها أثر كبير على هيكل التجارة الخارجية حسب السلع و البلدان وعلى اتجاه التبادل التجاري. ويمكن ملاحظة شيء من عدم المرونة في نمط الواردات ويرجع ذلك الى نسب المشتريات المواد الأولية لهيكل الإنتاج الذي تم بناءه. وإذا ما حللنا أثر الأسعار على ميزان المدفوعات التجاري تبرز حقيقة مهمة وهي أن الروابط التي تربط البلد المضيف مع البلدان المتقدمة تعرض عليها إقناع امتدادها من منطقة ذات نضخم عال متزايد.

4-3 الأثر على العمالة الدخل

إن السياسة التي تختارها الدولة مهما كانت طبيعتها تثير مشاكل الحد من البطالة على المدى القصير، هذه المشاكل التي تزداد تفاقمًا نتيجة لـدول المؤسسات الأجنبية. إن جود مؤسسات أجنبية لتنفيذ مشاريع الاستثمار سواء مباشرة أو عن طريق الشركات المتعددة الجنسيات ه الذي بالتأكيد على جعل هذه الظاهرة أكثر انتشارًا وهي الظاهرة التي توجد ضمناً في الإستراتيجية التي تم اختيارها. ولقد أجبرت الأساليب المستعملة

ثالثاً : أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر

و تتجلى من خلال ما يلي :

- الاستثمار الأجنبي المباشر وسيلة تمويلية خارجية بديلة :لقد أثبتت الكثير من الدراسات في هذا الشأن أن الاستثمار الأجنبي المباشر أثبت بجدارة على الأقل أنه وسيلة تمويلية خارجية للقروض الأجنبية و يعود ذلك لسببين هما :
- 1) درجة الاستفادة تكون أكبر في إطار تدفق الاستثمار الجانبي المباشر مقارنة بالقروض الخارجية ، أو اللجوء إلى الاستدانة من الخارج عموماً .
- 2) إمكانية التخلص أو على الأقل التخفيف من الآثار السلبية للاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالآثار الوخيمة التي تخلفها عملية الاستدانة من الخارج .
- الاستثمار الأجنبي المباشر كعنصر تكميلي للموارد المحلية و عاملاً لتحسين الاستثمار المحلي : ليس من المعقول أن يتم الاعتماد فقط على تلك الموارد المحلية و ذلك للأسباب التالية

- 1) محدودية الموارد المحلية و قصورها عن تغطية متطلبات ديناميكية التنمية ، بحيث تعجز هذه الموارد عن تغطية البرامج التنموية من التمويل خاصة في الدول العربية متوسطة ومنخفضة الدخل .
- 2) استنزاف الموارد المحلية بسبب التفاوت الخطير بين احتياجاتها التمويلية و استحقاقات المبالغ التي تم اقتراضها . حيث تؤدي المديونية التي تنجم عن فعل اللجوء إلى التمويل الخارجي (القروض الخارجية) إلى التحويل العكسي للموارد التي تمتلكها الدول المستدانة و ذلك من خلال خدمة الدين و إعادة الجدولة .
- 3) عدم إمكانية التوصل إلى امتلاك تكنولوجيا ذاتية ، مهارات إدارية ، تسويقية ، اختراق الأسواق ، التنمية الصناعية الخ، من طرف الدول العربية خاصة عن طريق الاكتفاء بتعبئة المدخرات المحلية .
- 4) عدم إمكانية تعبئة كل الموارد المحلية في ظل غياب سياسة عامة تخص الاقتصاد الكلي التي تعمل على تجميع المدخرات ، و الإجراءات العامة و توجيهها بشكل محكم .
 - عامل مهم لتدعيم عمليات الخصخصة و نائها .
 - أهميته في نقل التكنولوجيا و مؤهلات التسيير و التنظيم .

المبحث الثالث: سير وتوجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

لقد تم التطرق في المباحث السابقة الى عرض الأشكال مختلفة للاستثمارات الأجنبية و التي تعتبر في نفس الوقت بمثابة الطرق التي تمكن الشركات متعددة الجنسيات من غزو الأسواق بالدول المضيفة ومن واقع الدراسة يمكن القول بان درجة تحقق الأهداف التي تسعى الى بلوغها هذه الدول من وراء فتح الباب أمام هذه الاستثمارات لا يتوقف فقط على متغيرات بيئية الاستثمارات على أشكال الاستثمارات المسموح او المسموح بها بل تتوقف على عوامل و متغيرات أخرى.

بعض هذه العوامل ترتبط بتنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية بما فيها من بيانات ، و إجراءات، و حوافز لجذب هذه الاستثمارات. في هذا المبحث سنعرض بعض السياسات و الإجراءات الحاكمة للاستثمارات الأجنبية، و ممارسة الشركات المتعدية الجنسيات إلى جانب ذلك الحوافز التي تقدمها الحكومات بالدول المضيفة لجذب الاستثمارات و تشجيع الشركات الدولية و متعددة الجنسيات بوجه عام للاستثمار .

المطلب الأول : تهيئة مناخ توجيه الاستثمار الأجنبي المباشر

تقوم الدول المضيفة بتهيئة المناخ للاستثمار الأجنبي وذلك طريق إنشاء هيئات و أجهزة تكون مهمتها الأساسية التخطيط و التنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية.

كما تقوم بعض الوحدات التابعة لهذه الهيئات باختيار مستوى و نوع التكنولوجيا التي تتلاءم و متطلبات التنمية و المتغيرات الثقافية و الاجتماعية بالدولة و يمكن تلخيص الأنشطة الرئيسية و الأدوار للهيئات و الأجهزة الوطنية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة كالتالي :

1. تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة .
2. تنظيم و توجيه مشروعات الاستثمار الأجنبي في المجالات الاقتصادية المختلفة.
3. المتابعة و الرقابة على إنجازات و ممارسات الشركات الأجنبية .
4. تقديم المساعدات اللازمة لإجراء دراسات الجدوى التمهيدي و النهائية للمشروعات.
5. حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب .
6. اختيار مستويات التكنولوجيا و أنواعها و وضع الضوابط اللازمة بحيث يتلاءم مع متطلبات ظروف التنمية الشاملة و خصائص الدولة.
7. تصميم السياسات الخاصة بتحفيز و جذب المستثمرين الأجانب.
8. وضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتعزيز العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية بما يقدم أهداف الدولة في كافة المجالات .
9. توفير المعلومات و البيانات المختلفة (الاقتصادية و التسويقية و الثقافية ... الخ) للمستثمرين الأجانب ، وكذلك إعداد القوائم الخاصة بالمشروعات الاستثمارية المطلوبة و إجراء البحوث و تقديم دراسات الجدوى التمهيدي لهذه المشروعات او المساهمة في إعدادها.
10. القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار بعد دراستها في ضوء الأهداف العامة للدولة .
11. تسويق فرص الاستثمار المختلفة (المتاحة و المرتقبة) و ترويجها في الداخل و الخارج .
12. التنسيق بين الوزارات و الهيئات الحكومية و بين المستثمرين الأجانب فيما يخص المشروعات المقترحة إقامتها .²⁰

المطلب الثاني : سياسات الحوافز .²¹

²⁰ عبد السلام ابو قحف - اقتصاديات الاعمال و الاستثمار الدولي - مرجع سبق ذكره - ص 518 - 522

²¹ عبد الحميد عبد المطلب - مرجع سبق ذكره - ص 212

هناك العديد من الحوافز المقدمة من حكومات الدول المضيفة للشركات الأجنبية في مجال الاستثمار المباشر يمكن تلخيصها على النحو التالي :

1- الحوافز التمويلية :

تتضمن قيام حكومات الدول المضيفة بتزويد المستثمر الأجنبي بالأموال مباشرة و قد تكون على سبيل المثال في شكل منح استثمار او تسهيلات ائتمانية مدعمة .
وفي هذا المجال نشير بعض تجارب الدول النامية الى قيام بعض حكومات تلك الدول بتقديم حوافز تتضمن مايلي

- تقديم تسهيلات الحصول على القروض من البنوك الوطنية و تخفيض معدلات الفائدة
- تقديم مساعدات مالية لإجراء البحوث و الدراسات اللازمة لإقامة المشروع و التوسعات في المستقبل في مجالات النشاط المختلفة

2- الحوافز المالية :

- تقديم إعفاءات ضريبية و استثناءات من رسوم الاستيراد على المواد الخام و المدخلان الوسيطة و السلع الرأسمالية
- إعفاء أو تخفيض معدلات الضرائب الجمركية على الصادرات
- إعفاء صادرات المشروعات بالمناطق الحرة من الرسوم الجمركية و ضرائب التصدير لما قد تصل إلى 15 عاما ما بعد مرحلة التشغيل

3- الحوافز الغير مباشرة :

- هذه النوعية من الحوافز يتم تصميمها بحيث تؤدي إلى تعظيم الربحية للمستثمر الأجنبي بمختلف الوسائل غير المباشرة حيث تقوم حكومة الدولة المضيفة على سبيل المثال
- تزويد المستثمرين بالأراضي و البنية الأساسية بأسعار اقل من أسعارها التجارية
 - منح الشركة الأجنبية مركز احتكاري في السوق او نقل السوق بالنسبة لمن يرغب في ممارسة نفس النوع من النشاط كما قد يكون في صورة الحماية من منافسة الواردات او معاملة تنظيمية خاصة للشركة الأجنبية
 - إعفاء مشروعات الاستثمار الأجنبي من تطبيق قوانين العمل السائدة و المعمول بها في المشروعات الوطنية

■ تخفيض قيمة الايجرات للعقارات و الأراضي الخاصة بمشروعات الاستثمار .²²

خاتمة الفصل:

تتصف إشكال و سياسات الاستثمارات الأجنبية بالتعدد و التباين من حيث النوع و الأهمية النسبية و الخصائص المميزة لكل شكل و سياسة من السياسات .
و يقدر التنوع و الاختلاف في الأهمية النسبية و الخصائص المميزة لكل شكل من أشكال الاستثمار الأجنبي و سياسة تتباين أيضا اختيارات تفصيلات كل من الدول المضيفة من ناحية ، و الشركات المتعددة الجنسيات من ناحية أخرى فيما يتعلق بتبني شكل أو أكثر من أشكال هذا النوع من

²² عبد الحميد عبد المطلب - مرجع سبق ذكره ص 213

الاستثمارات و يرجع التباين في الامتيازات و التفضيلات المشار إليه إلى عدد من العوامل يمكن تلخيصها كالآتي:

- ❖ الاختلاف بين الدول المضيفة من حيث درجة التقدم الاقتصادي ، الاجتماعي و النظام السياسي المطبق التي تسعى لبلوغها من وراء الاستثمار الأجنبي
- ❖ الاختلاف بين خصائص الشركات المتعددة الجنسيات
- ❖ عوامل ترتبط بالأرباح و التكاليف المتوقعة و متطلبات الاستثمار المالية و الفنية و الأخطار التجارية و غير تجارية الخ
- ❖ خصائص الصناعة أو النشاط الذي تمارسه الشركات المتعددة الجنسيات ودرجة المنافسة في أسواق الدول المضيفة.

الفصل الثاني:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

تمهيد :

تتصف البنية الدولية باحتدام التنافس على رؤوس الأموال الأجنبية بين مختلف الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، وذلك نتيجة الدور المهم الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في توفير التمويل المطلوب لإقامة المشاريع الإنتاجية و نقل التكنولوجيا و المساهمة في رفع مستوى المداحيل و المعيشة و خلق المزيد من فرص العمل ،لتعزيز قواعد الإنتاج وتحسين المهارات والخبرات الإدارية و تحقيق ميزات تنافسية في مجال التصدير و التسويق.

و يحتل الاستثمار الأجنبي المباشر أهمية استثنائية في الدول النامية التي تعاني من تفاقم أزماتها المالية .

- فهل نجحت هذه الدول في جعل الاستثمار الأجنبي المباشر مفيدا
- ماهي السياسات التي اتخذتها للوصول إلى الغاية المرجوة .
- ماهي الحوافز التي قدمتها، وما دور الشركات المتعددة الجنسيات في الاستثمار الأجنبي المباشر.

ولقد لخص هذا في مجموعة من المباحث و هي كالتالي:

- واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية
- الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات
- حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

المبحث الأول: واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

إن الجدل الدائر حول جدوى الاستثمارات الأجنبية لم ينتهي بعد و بالرغم من إن هذا النوع من الاستثمار له فوائد عديدة على الدول المضيفة بصفة عامة وعلى الدول النامية بصفة خاصة فقد صاحبه أزمات لذا كان عليها أن تقوم بتأثيرة المحتمل بدقة لذا ارتأينا التطرق في هذا المبحث إلى :

- الطبيعة الاقتصادية للدول النامية
- -جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية.

- - معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية .
- -السياسات المتبعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

المطلب الأول : الخصائص الاقتصادية للدول النامية

تتميز الدول النامية بخصائص في الجانب الاقتصادي أهمها :

- **الانفجار السكاني** : يعتبر من أهم المميزات حيث تقدر نسبة السكان في الدول النامية ب 80 % من سكان العالم مما يؤدي إلى انخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل .
- **ارتفاع معدلات البطالة** : إن معدل النمو السكاني ينعكس بالدرجة الأولى على حجم اليد العاملة التي قد تزيد عن حاجة مستوى الإنتاج و يشير تقدير التنمية في العالم عام 1995 إلى توفير مليار فرصة عمل جديدة في هذه الدول خلال الفترة (1996 - 2001) .
- **التضخم** : تعد الدول النامية أكثر دول العالم تضررا من مشكل التضخم وهذا راجع إلى عدم حداثة النظام المصرفي بها وسوء الرقابة.وكذا تنظيم البنوك التجارية من طرف البنك المركزي.
- **ثقل المديونية** : إن حجم المديونية التي عرفتها البلدان النامية في الفترة الثمانينات كان له اثر سلبي على النشاط الاقتصادي مما دعاها إلى إعادة جدولة ديون كانت قصيرة الأجل إلى استثمارها في المشاريع طويلة الأجل و كذلك طريقة تعبئة المدخرات المحلية إلا أن هذا كان محدودا على عدد من الدول المعنية .
- **انتهاج سياسة التعديل الهيكلي** : لقد عرفنا إن الدول النامية عانت من مشكل المديونية مما جعلها تعيد النظر في سياستها المالية و الاقتصادية الداخلية و الخارجية عن طريق إعادة جدولة ديونها و طلبها القروض جديدة في عملية الإنعاش الاقتصادي و استمرارها في دفع فوائد الدين العام و هذا مع الربط ببرنامج التكيف الهيكلي و خاصة بعد دخول معظم هذا النظام الرأسمالي و بالإضافة إلى عدة إجراءات و كل هذا أدى إلى تراجع دخل الفرد خلال (1981 1990) حيث بلغ في أمريكا اللاتينية و آسيا الغربية حوالي 0.9 % سنويا مع ارتفاع نسبة البطالة و الفقر.....الخ
- **ضعف الفترة التنافسية و التفاوضية** : مع التطورات الجديدة التي عرفها العالم هذا التطور لم يأتي بالخير على هذه البلدان فقد أصبح اهتمامها منصبا على الدعم من طرف الهيئات و المنظمات الدولية في إطار العولمة كما أصبحت رهينة للتقييم الدولي للعمل و اعتبارها كمنتج و

مصدر للمواد الخام كما انخفضت نسبة مساهمتها في الإنتاج العالمي مقارنة مع الدول الصناعية فقد إنتاجها العالمي ب 75 % من هذا الإنتاج و كل هذا على حساب البلدان النامية .²³

المطلب الثاني : جدوى الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

إن الاستثمارات الأجنبية من خلال الشركات المتعددة الجنسيات تأخذ أكثر مما تعطي وفي هذا الشأن من المفيد عرض وجهات النظر الآتية لمعرفة فائدة هذه الاستثمارات بالنسبة للأطراف المشاركة فيها بالتطرق في هذا المطلب إلى :

-النظرية التقليدية

-النظرية الحديثة

أولاً: النظرية التقليدية:

إسهامات باليجا balbeja :

يرى إن الدول المضيفة ومنها الدول النامية هي بمثابة مصدر رئيسي للمواد الخام والمواد الأولية ومن ثمة فإن الاستثمارات الأجنبية تهدف إلى استخراج المواد الأولية لاستخدامها في الدول المتقدمة . كما أن أسعار التي تدفع مقابل هذه المواد تكون منخفضة ،بالإضافة إلى هذا فإن الشركات المتعددة الجنسيات هي المسؤولة عن تحديد أماكن الاستثمارات وحجمها . إذا حسب هذا الرأي إن الدول المضيفة للاستثمارات الأجنبية ليس لها القدرة على اقتناء وإدارة التكنولوجيا المتقدمة كان هذا من وجهة النظر الاستعمارية .

بينما من وجهة نظر المستثمر الأجنبي فإن الدول المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر سوقاً مربحة لما تحتويه من فرص متعددة للاستثمار و لاستغلال هذه الفرص يجب أن يشترك مستثمرين وطنيين مع نظرائهم الأجانب مع احتفاظ الشركة الأجنبية بحق الإدارة و الرقابة وهذا ينجر عليه أن حصة المستثمر الأجنبي تكون أكبر من حصة المستثمر الوطني .

²³ اخلف محمد -الاستثمار الأجنبي المباشر بين الواقع والطموح -دراسة حالة الجزائر - مذكرة لنيل شهادة ليسانس -كلية العلوم

الاقتصادية وعلوم التسيير -جامعة الجزائر - فرع مالي -دفعة 2004-2005-ص15-16

أما وجهة النظر الثالثة فترتبط بالمركز التنافسي للشركات المتعددة الجنسيات الذي يمكنها من اختيار الدول المضيفة لاستثماراتها وهي تراعي في هذا انخفاض تكاليف العمل فيها مع ضرورة الاحتفاظ بصغر حجم الاستثمار في هذه الدول تجنباً للأخطار.

بييرستكر **biersteker**:

قدم تحليلاً للآراء المعارضة للاستثمارات الأجنبية نعرضه كما يلي:

- 1) إن صغر حجم رأس المال الذي تجلبه الشركة المتعددة الجنسيات، وكبر حجم التحويلات
- 2) من الأرباح و الدخول للدولة الأم يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات وانخفاض حصيلة الدول النامية من الضرائب وزيادة اعتماد الدولة على دول أخرى أجنبية و هذا من شأنه إضعاف الاقتصاد الوطني وكذا إضعاف الدولة سياسياً.
- 3) انخفاض الإنتاج الوطني بسبب شراء بعض الشركات الوطنية او خروجها من السوق بسبب عدم قدرتها على الصمود في وجه المنافسة الأجنبية.
- 4) انخفاض مدى المساهمة في التقدم التكنولوجي للدول النامية نتيجة ميل الشركات المتعددة الجنسيات إلى احتكار التكنولوجيا الحديثة والمتطورة.
- 5) جلب أنماط من الاستهلاك لا تتلاءم وخصائص الدول النامية بسبب أنشطتها التسويقية التي تروح أفكار جديدة وأنماط جديدة للاستهلاك بالإضافة إلى محاولة إدخال بعض التقاليد والعادات للدولة الأم.
- 6) اتجاه الشركات المتعددة الجنسيات إلى دفع مرتبات العاملين بها أعلى من ما هو موجود في الشركات الوطنية يؤدي إلى خلق الطبقة الاجتماعية في الدول النامية.

ثانياً: النظرية الحديثة

تفترض هذه النظرية أن الاستثمارات الأجنبية تحكمها مصالح مشتركة بين طرفي الاستثمار، يحصل فيها كل طرف على عوائد حسب ممارسة الطرف اتجاه نوع وطبيعة الاستثمار.

1- ميكسل **mikesel**

أشار إلى مدى تأثير الاستثمارات الأجنبية على التنمية في الدول النامية إذ تمكنت هذه الدول من توجيه وتنظيم هذه الاستثمارات ونذكر ما يلي:

أ- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدراً جيداً للحصول على العملات الأجنبية التي تمثل عامة أساسية لأي مشروع تنموي.

- ب- يمكن أن تلعب الاستثمارات الأجنبية دورا في خلق طبقات جديدة من رجال الأعمال في المستقبل وهذا من خلال مساهمتهم في مشروعات الاستثمار الأجنبي .
- ت- الاستثمارات الأجنبية المباشرة تعتبر مصدرا جيدا وفعالا لنقل التقنيات التكنولوجية الحديثة إلى الدول المضيفة .

2-بيرستكر biersteker

- برغم الانتقادات التي وجهها بيرستكر و التي سبق ذكرها إلا أن هناك إسهامات لا يمكن إنكارها للاستثمارات الأجنبية تساعد الدول النامية في مايلي :
- أ- توفير عوامل الإنتاج النادرة مثل: رؤوس الأموال و التكنولوجيا و المهارات الإدارية الحديثة
- ب- فتح أسواق جديدة للتصدير .
- ت- خلق فرص جديدة للعمالة و تخفيض نسبة البطالة
- ث- توفير وتقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين.
- ج- المساهمة في تحقيق التنمية الثقافية و الاجتماعية من خلال إدخال عادات و أنماط جديدة للسلوك.
- ح- خلق علاقات جديدة و تنمية العلاقات الحالية بين القطاعات الإنتاجية في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي و الاجتماعي .
- خ- تنمية المنافسة المحلية .

كما تعتبر الدول النامية أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي وذلك لعدة أسباب

1 الأسباب التاريخية:

لما كانت معظم الدول النامية عبارة عن مستعمرات أوروبية سهلت عملية اقتحام شركاتها إلى هذه المستعمرات من أجل الاستثمار فيها واستغلال مواردها الطبيعية و البشرية وأهم هذه الشركات: شركات منجميه وشركات بترولية أمريكية وأوروبية، والشركات المستثمرة في القطاع الفلاحي خاصة في إفريقيا وأمريكا اللاتينية.

2 الأسباب الموضوعية:

- وتتعلق بالظروف الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية المشجعة لدخول الاستثمارات المباشرة المتمثلة في:
- استغلال فرصة سعة أسواق الدول النامية واحتلال مكانة إستراتيجية فيها من أجل مواجهة الطلب المحلي أو التصدير وكذلك نتيجة لتمييز هذه الأسواق ب:
 - غياب المنافسة المحلية مما يسمح باحتكار السوق.

● سهولة إزاحة المؤسسات المحلية التي تزيد الدخول إلى المنافسة مع الشركات الأجنبية في السوق العالمية.

- وفرة الموارد الأولية الضرورية في مختلف ميادين الصناعة وبالتالي تسعى الشركات الأجنبية إلى الدول النامية من أجل استخراج المواد الأولية إما لغرض التصدير أو القيام بعمليات أخرى عليها وبيعها في الدول المضيفة وهذا ينطبق على الشركات الكبرى في ميدان إنتاج النفط بكل عملياته في الشرق الأوسط ودول الخليج العربي والمغرب العربي.
- الاستفادة من الانخفاض النسبي لتكلفة عوامل الإنجاز: كإيجار الأراضي وأجور العمال وتكاليف النقل والتعرفة الجمركية
- الاستفادة من التسهيلات والمزايا والإعفاءات في شكل إجراءات قانونية وإدارية مقدمة من أجل تشجيع قدوم الاستثمار إلى الدول النامية والتي قد لا تتوفر في الدول الغنية .

المطلب الثالث : السياسات المتبعة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

إن تحقيق الأهداف التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من وراء فتح الباب للاستثمارات الأجنبية لا يتوقف فقط على متغيرات بيئة الاستثمار او على أشكال الاستثمار المسموح بها بل يتوقف على متغيرات أخرى هذه المتغيرات ترتبط بتوجيه و تنظيم الاستثمارات الأجنبية بما فيها من سياسات وإجراءات لجلب هذه الاستثمارات .
لذا سنقدم عرضاً مختصراً لبعض السياسات و الإجراءات التي تحكم الاستثمارات الأجنبية و ممارسات الشركات المتعددة الجنسيات

أولاً: إنشاء هيئات و أجهزة الاستثمار الأجنبي

تقوم الدول النامية المضيفة للاستثمار الأجنبي بإنشاء أجهزة وهيئات حكومية مهمتها هي تنظيم وتوجيه الاستثمارات الأجنبية ، بالإضافة إلى تسويق مشروعات الاستثمار و التعريف بالسوق في الداخل و الخارج . كما تقوم باختيار مستوى و نوع التكنولوجيا التي تتلاءم و متطلبات المتغيرات الثقافية و الاجتماعية بالدولة .

ففي البرازيل نجد الهيئة القومية براءات الاختراع الصناعية هي المسؤولة عن تقييم أنواع و مستويات التكنولوجيا المنقولة .

أما في دول الشرق الأوسط نجد أن وزارتي التجارة و الصناعة والكهرباء هي المسؤولة عن اختيار و عقد اتفاقيات الانتهاج و التصنيع .

و يمكن تلخيص أنشطة الهيئات الوطنية للاستثمارات الأجنبية في الدول المضيفة كمايلي :

- أ- تخطيط الاستثمار الأجنبي في ضوء الخطة العامة للدولة
- ب- تنظيم وتوجيه مشروعات الاستثمار في المجالات الاقتصادية المختلفة
- ت- المتابعة والرقابة على إنجازات وممارسات الشركات الأجنبية
- ث- تقديم المساعدات اللازمة الجراء دراسات الجدوى التمهيديّة و النهائيّة للمشروعات
- ج- حل المشكلات التي تواجه المستثمرين الأجانب
- ح- اختيار مستويات التكنولوجيا و أنواعها ووضع الضوابط اللازمة بما يتلاءم و ظروف التنمية و خصائص الدولة
- خ- وضع الضوابط و الإجراءات اللازمة لتعظيم العوائد المتوقعة من الاستثمارات الأجنبية
- د- توفير المعلومات و البيانات المختلفة للمستثمرين الأجانب و إجراء البحوث التمهيديّة لهذه المشروعات
- ذ- القيام بمنح الموافقات على المقترحات الخاصة بمشروعات الاستثمار
- ر- تسويق فرص الاستثمار المختلفة و ترويجها في الداخل و الخارج
- ز- التنسيق بين الوزارات والهيئات الحكومية و بين المستثمرين الأجانب فيما يخص المشروعات المقترحة إقامتها

ثانيا: الخطوات والإجراءات الخاصة بمشروعات الاستثمار

تختلف هذه الخطوات والإجراءات من دولة إلى أخرى وسعياً من جانب الدول المضيفة وخاصة النامية لجذب المستثمرين الأجانب ومن ثم مشروعات للاستثمار في مختلف النشاط لخدمة أغراض التنمية بغرض اللحاق بركب الدول المتقدمة و اتخاذ مكانة معتبرة .

لقد أدركت الدول النامية أن هذا لن يتحقق إلا عن طريق اتخاذ إجراءات بدقة لعل من أهم هذه السياسات مايلي :

- 1) تنوع أشكال الاستثمار المعمول بها في الدول المضيفة النامية
- 2) إتباع سياسات استثمارية بهدف تحقيق منافع من وراء الاستثمارات الأجنبية
- 3) ضوابط وسياسات خاصة لتوجيه أنشطة شركات المتعددة الجنسيات
- 4) خلق فرص عمل متعددة عن طريق المشروعات الكثيفة العمالة
- 5) تنمية علاقات التكامل بين مشروعات الاستثمار و الاقتصاد الوطني من خلال استخدام استراتيجيات التمييز بين المشروعات في منح الحوافز
- 6) بناء سلم الأولويات لمشروعات التنمية الشاملة

بالإضافة إلى بعض الضوابط و السياسات التي توجه أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات و هي كالآتي:

- 1) ضرورة تصدير نسبة محددة من الإنتاج لدعم ميزان المدفوعات
- 2) ضرورة إنفاق نسبة معينة من دخل المبيعات على تدريب العمالة الوطنية و التنمية
- 3) عدم التمييز في دفع الأجور و المكافآت بين الأجانب و الوطنيين
- 4) الحد من التحويلات المالية للدولة الأم و تحديد نسبة مئوية من الأرباح و المرتبات لتحويل للخارج
- 5) جلب و نقل مستويات متقدمة من التكنولوجيا
- 6) الحد من الصادرات السلعية ذات الأهمية الإستراتيجية للدولة.²⁴

المطلب الرابع: معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية

رغم الفوائد التي يمكن للدول النامية الحصول عليها من الاستثمارات الأجنبية الاتجاه المتصاعد لتدفقات الاستثمار الأجنبي إلى الدول النامية إلا أن هيكل توزيع هذه التدفقات يتصف بعدم التوازن بين هذه الدول سواء من حيث الحجم أو من حيث التوزيع الجغرافي فبينما نجد عددا قليلا من الدول النامية يحظى بنصيب الأسد من حجم الاستثمارات الأجنبية نجد دول أخرى لا تحظى إلا بحجم متواضع جدا حيث انه عام 2001 استهلت ما يزيد عن 26 ألف شركة رسمية في 53 بلد نامي وهذا راجع للأسباب التالية :

- أ- عدم ملائمة مناخ الاستثمار ، و عدم توافر المقومات التسويقية و الإنتاجية و البشرية اللازمة للاستثمارات الأجنبية و عملياتها المختلفة في كثير من الدول النامية
- ب- الخلل في الممارسات المالية الخاصة بتنظيم و توجيه الاستثمارات الأجنبية في الدول النامية .
- ج- اتجاهات و سياسات الدول المصدرة للاستثمارات (الدولة الأم) نحو بعض الدول النامية.
- د- غياب التشريعات الواضحة المعالم التي تحكم العمليات الاستثمارية خاصة في مجال الضرائب و الإعفاءات و الرسوم الجمركية.
- هـ- التعقيدات البيروقراطية و عدم وضوح السياسة الاقتصادية .
- و- سياسة التمييز المعتمدة بين الاستثمار المحلي و الأجنبي .²⁵

²⁴ عبد السلام أبو قحف - اقتصاديات الأعمال و الاستثمار الدولي - مرجع سبق ذكره - ص 518-524

²⁵ عبد السلام أبو قحف - مرجع سبق ذكره - ص 412-457

ومن وجهة نظر أخرى فإن بعض المعوقات التي تساهم في تغيير وجهة الاستثمار خارج الدول
النامية وهي كالتالي :

✓ **المخاطر** : توصلت المسوحات إلى إن المخاطر المرتبطة بالسياسات تهيمن على شواغل
الشركات في البلدان النامية ، ويمثل عدم اليقين بشأن محتوى السياسات الحكومية و تنفيذها ،
يليه عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي ، واللوائح التعسفية ، وضعف الحماية المكفولة لحقوق
الملكية ، وكل هذه الشواغل مجتمعة تغلف الفرص بالغيوم ، وتثبط الحافز على الاستثمار .

✓ **التكاليف** : قد تكون التكاليف المرتبطة بالسياسات التي تتحملها الشركات كبيرة ، وتجعل
كثيرا من فرص الاستثمار غير مربحة

✓ **معوقات المنافسة** : تفضل الشركات بطبيعة الحال منافسة اقل وليس أكثر ، الا أن وجود
معوق المنافسة تقييد منه شركات ما يحرم غيرها من الفرص ، ويدفع ضغط المنافسة الشركات
إلى الابتكار وتحسين الإنتاجية ، وتقاسم ثمار مكاسب الإنتاجية مع المستهلكين و العمال ،
والواقع أن تقرير عن التنمية في العالم توصل إلى إن ضغط المنافسة الأقوى قد يزيد من احتمال
الابتكار بنسبة تزيد عن 50% .²⁶

و بالرغم من وجود هذه العوائق إلا أن هناك العديد من الدول في آسيا وأمريكا اللاتينية تمكنت
من جذب الاستثمارات الأجنبية . حيث بلغ حجم الاستثمارات الأجنبية في البرازيل حوالي 4 بليون
دولار وظل في تزايد مستمر . حيث حوالي 58% من حجم الاستثمارات الموجه للقطاع الصناعي
، بينما بلغ حجم الاستثمارات للشركات المتعددة الجنسيات في المكسيك ما يزيد عن 5 بليون
دولار . وهذا راجع إلى توافرها على البنية التحتية و امتلاكها نظم و قوانين تحكم عملية الاستثمار .²⁷

المبحث الثاني : الاستثمار الأجنبي المباشر و الشركات المتعددة الجنسيات

²⁶ واريك سميث و ماري هولوارد - دريمير - تفهم مناخ الاستثمار - مجلة التمويل و التنمية - صادرة عن صندوق النقد الدولي
مارس 2005 - ص 41

²⁷ عبد القادر خديجي - دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي أطروحة لنيل شهادة الماجستير - في العلوم الاقتصادية - فرع
التسيير - 2002-2000 - ص 89

مع الضخامة الكبيرة للشركات المتعددة الجنسيات وما تعنيه من اندماجات بين منشآت إنتاجية و خدمية عملاقة على امتداد خريطة العالم أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر مرتبطا بهذه الشركات بحيث بات من الصعب التفريق بينهما

المطلب الأول : أهم سمات و قطاعات النشاط للشركات المتعددة الجنسيات

مع تزايد دور الشركات المتعددة الجنسيات تزايدت أهمية دراسة تأثير الشركات على اقتصاديات الدول النامية ، و تتكون الشركة المتعددة الجنسيات من الشركة الأم و فروعها المستقرة في مختلف أنحاء العالم خاصة في الدول المتقدمة و دول العالم النامي حيث تدير مختلف الأنشطة الاقتصادية و تتحدد أهم سمات الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

- 1- تنوع إنتاجها و نشاطها بين مجالات عديدة توزيعا للمخاطر و تحقيقا لأكبر قدر من الأرباح و نذكر الإحصائيات الدولية عن أكبر 500 شركة في العالم سنة 1998 مايلي :
ا- بلغ حجم الإيرادات نحو 11.454 مليار دولار و بلغت الأرباح 452 مليار دولار
ب- بلغ إجمالي أصول الشركات 34.177 مليار دولار و هو رقم يتزايد من سنة إلى أخرى
ج- بلغ عدد العاملين حوالي 38 مليون ، مع الملاحظة أن الزيادة في العمالة كانت بمعدلات ضعيفة مقارنة بالزيادة في الأرباح الأمر الذي يعكس تمكن هذه الشركات من تحقيق زيادات كبيرة في الإنتاجية باستعمال قنوات النتاج كثيفة الاستخدام لرأس المال و اكسر استخداماً للتكنولوجيا المتقدمة
- 2- من حيث التوزيع الجغرافي لهذه الشركات (500) نجد 185 شركة المتحدة الأمريكية ثم تأتي اليابان 12 شركة ثم تأتي فرنسا و ألمانيا و إنجلترا مجتمعمة بعدد يزيد قليلا عن الشركات اليابانية و تنتمي 38 شركة فقط إلى الدول النامية و توجد أساسا في كوريا الجنوبية 12 شركة، الصين 4 شركات ، البرازيل 5 شركات، تاوان 2 شركة و شركة واحدة في كل من الهند و ماليزيا و المكسيك
- 3- من أهم القطاعات التي يتركز فيها نشاط هذه الشركات العملاقة فيمكن في :143 شركة يتركز في الفروع الصناعية التي تتطلب استخداما عاليا لنتائج البحوث العلمية التكنولوجية. وينصرف الاهتمام إلى صناعة السيارات و الطائرات و الأدوية و الصناعات الالكترونية و الكمبيوتر.²⁸
- 4- يعد قطاع المال (البنوك و شركات التأمين و غيرهما) ثاني أكبر المجالات تركزا من حيث عدد الشركات العالمية حيث 25% من عدد هذه الشركات الكبرى تهتم بهذا المجال و حيث تمثل هذه

²⁸ محمدا لاخضر بن حسين - دروس في الاقتصاد- دار الشريعة للطباعة النشر و التوزيع -1991- ص40

الشركات علما جديدا يزيح الهياكل الجامدة الحالية للاقتصاد العالمي بسرعة تحت شعارات ليبرالية و عبر ثورة الاتصالات والمعلومات الحالية

5- من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسيات لم تعد شركات تصدير و لكنها تستثمر أموالا في الخارج على شكل مصانع و مكاتب تجارية و يبدو ان هذا الوزن المالي الهائل بدا يخيف الدول التي تتخذ منها تلك الشركات مقرا لها

حيث بدأت منظمة التنمية و التعاون الاقتصادي في شهر ماي 1995 مفاوضات طويلة لإعداد نظام يقنن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاتجاهين و يعود الخوف من نفوذ تلك الشركات إلى فترة طويلة مضت منذ نشوء شركة الهند الشرقية البريطانية ومثلتها الهولندية و الفرنسية .

و الواقع الاقتصادي العالمي الراهن يختلف بصورة جذرية عن واقع الاقتصاد العالمي في الفترة السابقة للتسعينات من القرن الماضي ، ليس فقط من حيث القوة الاقتصادية للدول و لكن من حيث القوة الاقتصادية للشركات المتعددة الجنسيات و ما تعنيه بالتبعية و الضرورة من نفوذ وتأثير والقدرة على تحريك الأحداث في العالم و توجيهها و ما تستوجهه من رسم صورة العالم .

وفي ظل الكيانات الاقتصادية العملاقة تعمق مفهوم عالمية رأس المال بشكل بالغ التجديد . أصبح مفهوم القرية الاقتصادية الصغيرة مفهوما يحمل بالضرورة مداولات اقتصادية و تجارية و استثمارية ، و تكنولوجيا ثابتة و مؤكدة المصلحة و الهدف في الوقت الذي يحمل فيه كل تناقضات الصراع الحضاري ، و صراع الهويات و تقسيم العالم والدول حتى في نطاق الدولة الواحدة الى أعداء و اصدقاء و هذا ما هو إلا اختزال اقتصادي يتجاوز كل الصراعات من اجل الربح و السيطرة على الثروات الاستراتيجية للعالم و في مقدمتها البترول .²⁹

المطلب الثاني: الاستراتيجيات التي تقوم عليها الشركات المتعددة الجنسيات(1)

تمثل استراتيجيه الشركات المتعددة الجنسيات امتدادا لمحددات الاستثمار الأجنبي المباشر و لمختلف تنظيمات الشركات المتعددة الجنسيات، لذا يمكن التمييز بين ثلاثة استراتيجيات ، يمكن للشركة أن تبني واحدة منها أو أكثر و اختيار الإستراتيجية المناسبة يتأثر بعدة عوامل أهمها طبيعة القطاع الذي تنتمي إليه الشركة و المنافسة في هذا القطاع و مستوى التركيز .

²⁹ صلاح الدين حسن السبيسي - الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم - عالم الكتب - ط1 - 2003 - ص10-22

أولاً- إستراتيجية الإنتاج:

تتم هذه الإستراتيجية عن طريق وسيلتين هما:

- أ- وسيلة التمويل: تتمثل هذه الوسيلة في البحث عن التمويل لخفض التكاليف و إبرام عقود المقاوله
- ب- وسيلة الترشيد : وتتم عن طريق البحث عن تعظيم التنافس بتخفيض التكاليف و منه الأسعار مما ينتج عنه تحفيزات لعمليات الإدماج

ثانيا - إستراتيجية السوق

تتم هذه الإستراتيجية بطريقتين :

- الأولى: تهدف إلى غزو أسواق جديدة يصعب غزوها عن طريق عمليات التصدير التقليدية
- الثانية : تكمن في تكوين ضروري لإستراتيجية الشركة لأجل المحافظة على حصتها السوقية و تطويرها مما يؤدي بها إلى إحلال عملية التصدير بالاستثمار الأجنبي المباشر و يصبح الهدف الرئيسي لهذه الشركات هو البيع في السوق المحلي للبلد المضيف بينما يصبح البيع في السوق الإقليمي هدفا ثانويا

ثالثا - الإستراتيجية الشاملة:

- تتمثل في قدرة المؤسسة على مواجهة المنافسة مع المؤسسات الأخرى في داخل البلاد و خارجه و ترتبط التنافسية بعدة عوامل منها
- أ- منافسة الأسعار : تقارن الأسعار في البلد و خارجه و ما تحدده من عوامل و تكاليف الأجور للوحدة المنتجة و التكاليف الجبائية و تطور الإنتاج و سلوك المؤسسات و تطور أسعار الصرف و يمكن قياسها بالنسبة التالية: $\frac{pxi}{pxe}$ حيث :

Pxi : هو سعر صادرات البلد
 pxe - هو سعر المنافسين
الأجانب

- ب- منافسة بغير الأسعار : تعتمد هذه المنافسة على التخصص الذي يعتمد البلد و على التكنولوجيا التجارية للشركات المصدرة ، و نوعية تسيير الشركات و خاصة تسيير مواردها البشرية و قدرتها على التكيف مع المحيط التنافسي.

لكن تبقى الخصائص المحلية للدول أساسية في كل الاستراتيجيات السابقة .

- إستراتيجية الإنتاج فتوجه النشاطات يكون نحو البلد الذي لديه أجور منخفضة .

- إستراتيجية السوق تؤدي الى توظيف الشركات في أهم الأسواق
-الإستراتيجية الشاملة فتبحث عن الدول المتميزة بالأسواق الكبرى و تكون موطن التكنولوجيا .³⁰

المطلب الثالث : الشركات المتعددة الجنسيات تحديات و سبل المواجهة .³¹

تنظر الشركات المحلية اليوم إلى غزو الشركات المتعددة الجنسيات على انه قد يكون حكما عليها بالاندثار إلا أنها تعودت منذ زمن طويل على امتلاك نصيب مهم من السوق و ترتبت أوضاعها على هذا الأساس .

وهي اليوم تواجه الشركات العالمية التي تريد أن تأخذ مكانها مزودة بمميزات أهمها:

- أ- الإمكانات المالية الضخمة
 - ب- التكنولوجيا و التقنية المتقدمة
 - ت- منتجات عالية الجودة
 - ع- ماركات عالمية معروفة
 - ث- خبرة إدارية و تسويقية متطورة و مدربة تدريباً عالياً
- لذا و على إدارات الشركات المحلية الخائفة من الغزو القادم إليها ترتيب أوضاعها و إستراتيجيتها المقسمة إلى أربعة :

- 1-الدفاع:** اعتماد على معرفة الشركات المحلية بدرجة أعلى بمتطلبات أسواقها و سلوك المستهلكين بها و بإعادة ترتيب هيكل الشركة بتنظيم أصولها المالية و دراستها و إلمامها بمتطلبات السوق و المستهلك
- 2-التوسع:** في اتجاه الأسواق الخارجية اعتماداً على النجاح المحلي.
- 3-التناطح الإيجابي:** فعندما يزداد الضغط على الشركات المحلية وتجسد نفسها أمام العولمة فإنها لا تستطيع الاعتماد على و ضعها الحالي و لغرض الاستمرارية لا بد لها من إعادة تنظيم مقاومتها المادية و البشرية لتندمج في نشاط مشترك مع تلك الشركات
- 4-إيجاد أسواق خارجية عالمية:** الأصناف محدودة من الإنتاج المميز

³⁰ عربي فتحي - الاستثمار الأجنبي المباشر - رسالة ماجستير - فرع نقود مالية - 2000 - معهد العلوم الاقتصادية الجزائر - ص 26

³¹ صلاح الدين السبيسي ، مرجع سبق ذكره ، ص 16

ومن أهم النصائح للشركات التي تنوي الأخذ بهذه السياسة أن تركز سياستها الإنتاجية على تقليل التكلفة ، بالإضافة الى الاهتمام بالمظهر الخارجي للعبوات ونوعيتها ورفع كفاءة التسليم في المواعيد المتعاقد عليها ، واتساع شبكة التوزيع لتغطي طبقة العملاء المراد الوصول إليهم .

و لقد لوحظ حرص الشركات العالمية المتعددة الجنسيات على الدخول الى الأسواق الخارجية بغرض تنويع مصادر دخلها وزيادة أرباحها ، لتقليل مخاطر الاستثمار في موطنها الأصلي . بينما تركزت الشركات المحلية على تقسيم السوق الى شرائح معينة تقوم بخدمتها و التخصص في التسويق لها

وتجدر الإشارة الى إن الطريقة التي تتبعها هذه الشركات في تحديد أسعار منتجاتها تعكس مصلحتها الخاصة و ليس بالضرورة مصلحة الشركات التابعة لها الدول النامية .

وكذلك اهتمامها بإزالة الحواجز الجمركية في الدول النامية بهدف زيادة أرباحها الإجمالية على حساب الفائض الاقتصادي المتحقق في الدول النامية و حرمانها من إمكانية استخدامه.

وكل هذه الوسائل التي تتبعها الشركات المتعددة الجنسيات تشكل تحديات كبرى أمام الدول النامية ، ولمواجهة هذه الآثار لابد من :

-إيجاد كيانات قادرة على المنافسة في الدول النامية ذات هيكل تنظيمي قوي و مؤسسات كبرى وذلك بتطبيق أسلوبين :

أ-زيادة حجم و نشاط الكيانات الحالية و استثماراتها و رؤوس أموالها و الدخول في مشاريع كبرى مع الشركات الكبرى العالمية .

ب-الاندماج باعتباره أسرع أسلوب أو نظام لإيجاد كيانات قوية تستطيع المنافسة عالميا .

و هذا الأسلوب يمكن تطبيقه في صناعات تتعلق بنظم المعلومات و الاتصالات و البنوك التي تطبق تكنولوجيا عالية .³²

المبحث الثالث : مفهوم حافز الاستثمار الأجنبي المباشر .³³

تعمل الدول النامية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة معدلات النمو الاقتصادي بوتيرة قابلة للاستمرار لذا يتم توجيه المزيد من الاهتمام لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق تحسين البيئة المحفزة و استحداث حوافز جذب الاستثمار .

³² صلاح الدين السبيسي - مرجع سبق ذكره - ص16-18

³³ خديجة بوزارة ،سمية قبال -مرجع سبق ذكره -ص96

و سنحاول في هذا المبحث التعريف بحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر و إظهار الإشكال المختلفة لهذه الحوافز بالإضافة إلى الإطار الدولي لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

المطلب الأول: تعريف حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

حافز الاستثمار:

هو ميزة اقتصادية قابلة للتقدير بقيمة نقدية ، تقدمها الدولة المضيفة للاستثمارات الأجنبية الوافدة إليها ، أو لبعض من هذه الاستثمارات ويتم تحديدها وفقا لمعيار جغرافي ، كان تهدف الدولة المضيفة مثلا الى استقطاب استثمارات في مجالات تقنية او تهدف الى إتاحة الفرصة لأكبر عدد من العمالة أو الرغبة في توجيه الأنشطة الاقتصادية ، كذلك سعي الدولة لتنمية مناطق معينة فتقرر مثل هذه المزايا لتحفيز الاستثمارات لتحقيق الغاية من خلال استضافتها للاستثمارات الأجنبية المباشرة ويمكن ان تتعدد حوافز الاستثمار سواء كانت بغرض تحقيق التي تم ذكرها أو بهدف تحقيق المنافسة في جذب الاستثمارات الأجنبية خاصة بعد أن أصبح واضحا الدور الذي يلعبه الاستثمار المباشر في التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : أشكال الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر

ان قوانين الاستثمار التي تقوم الدولة بإصدارها ، تتضمن جملة من مختلف الحوافز .والتباين في تقديم و الشروط المرتبطة بمنحها بالنسبة لمختلف الدول يعكس الأولويات المتعلقة باعتبارات النمو الاقتصادي و المساهمة في التصدير و استغلال المواد الخام المتوفرة في الدول المضيفة و نقل التقنية و تطوير الموارد البشرية و تنمية المناطق الجديدة و النائية و يمكننا ان نضيف الحوافز التي تمنحها الدول النامية لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أشكال :

- الحوافز المالية و التمويلية
- الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر
- الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة

أولا - الحوافز المالية والتمويلية:

وهي كالتالي :

▪ **الحوافز المالية** : تكون في شكل الإعفاءات الضريبية و الجمركية المختلفة أو في شكل تخفيضات

▪ **الحوافز التمويلية** : تتمثل في توفير الأموال مباشرة للمشروع الاستثماري و ذلك بتقديم التسهيلات الائتمانية و القروض لتسهيل عملية الاستثمار .

وتعتبر الحوافز المالية و التمويلية من اهم العوامل التي تؤدي إلى جلب الاستثمار الأجنبي و ذلك نظرا لتأثيرها المباشر على معدل العائد من النشاط الاستثماري

1- الحافز المالي : يكون لمدة محدودة قصيرة متوسطة او طويلة الأجل او تتفاوت حسب القطاع الذي توجه له الاستثمارات فمثلا الاستثمار في قطاع الزراعة و الصيد البحري يغطي بأكثر مدة إعفاء ضريبي في حين قطاع الصناعة، الإسكان و السياحة تعفى لمدة متوسطة وفي جميع الأحوال تتراوح مدة الإعفاء الكامل من 3 سنوات الى 20 سنة وقد يستمر الإعفاء طول مدة وجود الاستثمار.

2- الحافز التمويلي : يكون في توفير الأموال مباشرة للاستثمار المشروع فيه في شكل إعانات حكومية او قرض بفوائد منخفضة او المشاركة في المشروع ، وقد اهتمت الدول الصناعية بهذه الحوافز وتوفرها للاستثمارات الأجنبية المباشرة .³⁴

وتجد الدول النامية صعوبة في تقديم الحافز التمويلي لافتقار مواردها لتقدم مثل هذا النوع من الحوافز ، في حين يكون الأمر أسهل بالنسبة للدول الصناعية و ربما يكون ذلك واحد من أهم الأسباب التي تجعل هذه الدولة منطقة لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر .

ثانيا - الحوافز المرتبطة بالضمان ضد المخاطر :

الضمانات ضد المخاطر يمكن تقسيمها إلى ثلاثة أنواع :

1- الضمانات المالية : تتمثل هذه الضمانات في حرية تحويل رأس المال و عوائده أو أي مدفوعات أخرى متعلقة بالاستثمار و لقد نصت كل الاتفاقيات على حرية التحويل غير أنها لم تحدد كلها العملة التي يتم بها التحويل كما أنها اختلفت في المهل المتاحة للتحويل³⁵

³⁴ حمد العريان و محمود جمال ، الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية ، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ط1، سنة 1997، ص195

³⁵ كمال عليوش فربوع - قانون الاستثمارات في الجزائر - ديوان المطبوعات الجامعية- الجزائر - ط1- سنة 1999 - ص109

وفي ما يتعلق بمضمون التحويل فهو يخص كل ما يتعلق بالاستثمارات حيث نص على سبيل المثال الاتفاق الفرنسي الجزائري في المادة 06 على انه :

يمنح كل طرف متعاقد تمت على إقليمه او منطقتة البحرية استثمارات من طرف مواطني او شركات للطرف المتعاقد الآخر لهؤلاء المواطنين أو هذه الشركات حرية تحويل ما يلي :

- الفوائد والأرباح غير الموزعة و الأرباح الصافية من الضرائب و المداخيل الجارية الأخرى.
- المدفوعات التي تمت بغرض تسديد القروض المبرمة بصفة نظامية.
- حصيلة التنازل او التصفية الكلية او الجزئية للاستثمار ، بما في ذلك فوائض القيمة لرأس المال المستثمر .
- التعويضات المترتبة عن نزع او فقدان الملكية
- مرتبات العاملين في إطار استثمار معتمد

اما فيما يخص العملة التي فيها التحويل ، فالاتفاق المبرم مع ايطاليا على ان يكون التحويل بالعملة التي أنجز بها الاستثمار اما في حالة عدم تحديد العملة التي يجري بها التحويل فان ذلك يتم باتفاق بين الدولة المتعاقدة و المستثمر الأجنبي .³⁶

اما بخصوص آجال التحويل فقد نصت كل الاتفاقيات على ان يتم التحويل بدون تاخير ما عدى الاتفاق المبرم مع المملكة الاسبانية فالاتفاق المبرم مع حكومة رومانيا و الجمهورية الجزائرية مثلا فقد نصت المادة 05 : لا يمكن تجاوز اجل التحويل في أي حال من الأحوال مدة شهرين ابتداء من تاريخ إيداع ملف مطابق.³⁷

2- الضمانات القانونية :

تتمثل في التعويض عن التامين او نزع الملكية و ذلك بمراقبة إجراءات التأميم إلى سبب ، بدفع تعويض عاجل و عادل و فعلي خلال فترة معقولة.³⁸

ولقد نصت المادة 15 من الاتفاقية المغربية المتعلقة بتشجيع و ضمان الاستثمار بين الدول اتحاد المغرب العربي على انه: لا يمكن تأميم وانتزاع استثمارات الرعايا أي من احد الأطراف المتعاقدة و

³⁶ مصطفى بودهان - الأسس و الأطر الجديدة للاستثمار في الجزائر - الملكية في الطباعة و الإعلام و النشر - ط1 - سنة 2000 - ص108

³⁷ مصطفى بودهان - مرجع سبق ذكره - ص119

³⁸ عبد القادر خديجي ، دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي ، مرجع سبق ذكره ، ص78

لا يمكن إخضاع هذه الاستثمارات الى إجراء له نتيجة متشابهة على تراب الأطراف المتعاقدة الأخرى
الا اذا توفرت الشروط التالية :

- أ- تتخذ الإجراءات اللازمة بدون تمييز
- ب- تتم مراقبة تلك الإجراءات بدفع عاجل و فعلي خلال مدة لا تزيد عن سنة من تاريخ اكتساب قرار نزع الملكية صفته القطعية و قابل لان يحول بكل حرية
- ت- تتخذ تلك الإجراءات لفائدة المصلحة العامة و طبقا للصيغ التي نص عليها القانون في البلد المضيف للاستثمار

3- الضمانات القضائية : تتمثل هذه الضمانات في توضيح الطرق التي يتم من خلالها حل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات و تشمل المسائل التالية.³⁹

- أ- حل النزاعات عن طريق هيئة قضائية او تحكيمية :
- اختصاص الهيئة القضائية التابعة للدول التي تنجز الاستثمار على إقليمها
 - في حالة اللجوء إلى هيئة تحكيمية يجب ان يكون هذا التحكيم : تحكيم مؤسسي او تحكيم خاص

ب- القانون الواجب تطبيقه
عندما تلجأ الأطراف إلى المحاكم الوطنية المختصة يطبق القاضي قانونه الداخلي عندما يطرح النزاع أمام التحكيم المؤسسي فنظام التحكيم الذي اختاره او اتفق عليه الطرفان هو الذي يطبق الا اذا ترك الى المحكمة التحكيمية

ثالثا : الحوافز المرتبطة بالتسهيلات المختلفة

تعتبر هذه الحوافز من الحوافز التمييزية التي يتم التمييز في منحها الى المشاريع التي تستمر في قطاعات معينة و من أمثلة هذه الحوافز

- السماح للمستثمرين الأجانب بتملك الأراضي و العقارات
- عدم وضع أي قيود على تملك مشروعات الاستثمار سواء كان تملك كاملا جزئي
- تخفيض الرسوم والإعفاء منها و الخاصة باستخدام و استغلال المرافق العامة كالمياه و

الكهرباء .⁴⁰

³⁹ خديجة بوزارة -سمية قبال -مرجع سبق ذكره-ص 41

⁴⁰ محمد العريان -محمود جمال - مرجع سبق ذكره ص 196

المطلب الثالث : الإطار الدولي لحوافز الاستثمار الأجنبي المباشر

لا يمكن القول أن هناك إطار عام يحدد حوافز الاستثمار لأنها في حركة دائمة بسبب المنافسة الشديدة بين الدول بتقديم العديد من الحوافز والأشكال بهدف جلب الاستثمارات إليها ومن ثمة لا يمكن وضع إطار عام لحوافز الاستثمار إلا أنه يحكمه معيار واحد وهو معيار المنفعة . بمعنى قياس حجم المنفعة التي يحققها الاستثمار مطروحا منها تكلفة الحافز نفسه و إذا كانت النتيجة ايجابية فانم الحافز يكون خفف دوره الاقتصادي لمصلحة الدولة المضيفة

فلقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يخضع هو الأخير لآليات السوق ، بعد ان أصبح العالم شبه مفتوح ، ورغم ذلك لم يخلو الأمر من ميلاد اتفاقيات دولية تهدف الى حماية مصالح الدول المنظمة إليها من الإجراءات التي تتخذها بعض هذه الدول والتي من شأنها ان تؤثر على تدفق الاستثمار لباقي الدول المنظمة لهذه الاتفاقيات ومن أهمها مايلي :

- المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار سيول 11 أكتوبر 1985 وكان إنشاءها تحت رعاية البنك الدولي للإنشاء و التعمير حيث نصت مادة من هذه الاتفاقية على هدف الوكالة و أغراضها ، وقبل هذه الاتفاقية كانت هناك عدة محاولات لصياغة اتفاقية دولية خاصة بالاستثمار نذكر منها

-المدونة الدولية بشأن المعاملة المعادلة للاستثمارات الأجنبية التي تبنتها غرفة التجارة الدولية عام 1949

- الاتفاقية الخاصة بحل النزاعات المتعلقة بالاستثمارات بين الدول و رعايا الدول الأخرى الموقعة في مارس 1965

- المصادقة على اتفاقية إنشاء الوكالة الدولية لضمان الاستثمار الموقعة في سيول 1983

- اتفاقية التجارة الحرة لدول شمال أمريكا .⁴¹

⁴¹ عبد القادر خديجي - مرجع سبق ذكره ص 74

خاتمة الفصل:

تسعى حكومات الدولة النامية لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر إدراكا منها انه يساهم في التنمية الاقتصادية ، فهو يمكنها من توفير التكنولوجيا و المعارف الإدارية و إمكانية الوصول الى اسواق التصدير ، غير ان المستثمرين ييقون عندما يتعلق الامر باتخاذ قرار بشأن البلدان المناسبة كموقع الاستثمار .

وهذا ما رايناه من خلال استعراضنا لمعيار اختيار التوظيف و قمنا بمحاولة تحديد حجم و مصادر الاستثمار الاجنبي المباشرة ، والتوزيع القطاعي له و المعوقات التي يتعرض لها الاستثمار الاجنبي المباشر و العوامل التي تفسره و لقد راينا خلال هذا الفصل ان الحوافز المالية و التمويلية و الضمانات المقدمة لا تكفي لجلب الاستثمار الاجنبي .

وبهذا نستطيع ان نقول انه حاليا ظهور التحدي امام البلدان النامية في تطوير توليفة جديدة تتضمن العوامل التي تحدد مواقع الاستثمار المفضل من طرف الشركات المتعددة الجنسيات من وجهة نظر البلدان النامية و مقارنة ذلك باستراتيجيات هذه الشركات حتى يتحقق التأثير المطلوب لحوافز الاستثمار لجلب الاستثمار الاجنبي المباشر

الفصل الثالث:

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

تمهيد:

إن الخيار الاقتصادي الذي اختارته الجزائر القائم على مبدأ التسيير المركزي للاقتصاد والملكية العامة لوسائل الإنتاج و الاعتماد على سياسة التخطيط أدى إلى تراجع عملية التنمية وارتفاع معدلات البطالة و العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع معدلات التضخم وتفاقم الديون.

وتحت ضغط الهيئات الدولية المالية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي رأّت الجزائر أنّهم من الضروري التخلي عن الاقتصاد المخطط والتوجه نحو اقتصاد السوق الذي يسمح بزيادة انفتاح الأسواق الوطنية أمام السلع والخدمات الأجنبية ، وتخفيف التجارة الخارجية و تخفيف الأسعار وتقليص التعريفات الجمركية وتقديم التيسيرات الضريبية والجمركية للمستثمرين والمنتجين ، لذا سوف نتطرق في هذا الفصل إلى تطور قوانين الاستثمار في الجزائر وأهم الهيئات المساهمة في تطوير وترقية الاستثمارات إلى جانب هذا الضمانات الممنوحة للمستثمر التي تدخل ضمن المناخ الاستثماري وفي الأخير نتطرق إلى حجم الاستثمارات الأجنبية في الجزائر لسنة 2007.

المبحث الأول: تطور قوانين الاستثمار في الجزائر

غداة الاستقلال كانت الجزائر تعتمد على مواردها الداخلية في تمويل مشاريعها الاستثمارية والمتمثلة في المحروقات التي تشكل 98% من صادرات البلاد فلم تنص من خلال قوانينها صراحة على تشجيع الاستثمار الأجنبي في سياستها واقتصادها الداخليين ولكن بعد انخفاض أسعار البترول

ونقص موارد الدولة عمدت الحكومة إلى تطبيق الإصلاحات الجديدة والمتمثلة في وضع قوانين تشجيع الاستثمارات الأجنبية و سنعرف تطور هته القوانين قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي وفي ظله.⁴²

المطلب الأول: قوانين الاستثمار قبل مرحلة الإصلاح الاقتصادي

قبل هته المرحلة أي ما قبل الإصلاح الاقتصادي كانت هناك قوانين للاستثمار وتمثلت في ثلاثة وهي التي سوف نتطرق إليها فيما يلي:

أولاً: قانون الاستثمار الصادر في 1963 :

أصدرت الجزائر نصها الأول والمتعلق بالاستثمارات في 26 جويلية سنة 1963) وعلى شكل قوانين حيث كان موجها إلى رؤوس الأموال الأجنبية أساسا مقرر ضرورة الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية من أجل تطور الجزائر وكان هدف هذا القانون هو جذب أكبر عدد من المستثمرين ، وقد مس هذا القانون نوعين من المؤسسات.⁴³

أ- المؤسسات المعتمدة:

تمتع المؤسسات المعتمدة بقرار من الوزير المعني بضمانات خاصة بتحويل الأموال (50 % من الأرباح الصافية والتحويل الحر للأموال المتنازل عنها) بالإضافة إلى الحماية الجمركية والتدعيم الاقتصادي للإنتاج بالمقابل على المؤسسات المعتمدة أن تضمن تكوين وترقية العمال والإطارات الجزائرية.

⁴² أيمن شريف - إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر-،رسالة ماجستير- الجزائر- 2005 -ص 69.

⁴³ سعاد دهماني-حورية همدي-رتيبة خراج- مرجع سبق ذكره- ص 53

ب-المؤسسات المنشأة عن طريق اتفاقية:

هي تلك المؤسسات التي يشمل برنامجها الاستثماري على 5 ملايين دينار، في مدة 30 سنة على أن ينجز الاستثمار في قطاع أو منطقة يتقاسمان الأولوية أو ينشئ أكثر من 100 منصب عمل للجزائريين كما يمكن للاتفاقية أن تنص على الامتيازات الواردة في الاعتماد مع النظام الجبائي لمدة 15 سنة تخفض نسبة فائدة قروض التجهيز .

لم يعرف هذا القانون تطبيقا بسبب التشكيك في مصداقيته وعدم مطابقته للواقع حيث كانت الجزائر تقوم بتأميمات 64/63 وقد بينت نيتها في عدم تطبيقه ما دامت لم تبادر بدراسة الملفات التي أدت لها.

ثانيا: قانون الاستثمار الصادر 1966 :

بعد فشل قانون 1963 جاء هذا القانون الجديد لتحديد دور رأس المال في إطار التنمية الاقتصادية ومكانته وأشكاله و الضمانات القانونية الخاصة به كما يختلف هذا القانون عن سابقه من خلال المبادئ التالية:

المبدأ الأول: الاستثمارات الخاصة تنجز بحرية في الجزائر

الدولة لا تتدخل في شركات الاقتصاد المختلط كما يمكن للمستثمرين الأجانب أو المحليين الاستثمار في القطاعات الأخرى وذلك بعد الحصول على رخصة مسبقة من السلطات الإدارية من المنافع المنصوص عليها.⁴⁴

المبدأ الثاني: منح الامتيازات و الضمانات

تتمثل الضمانات في المساواة أمام القانون لاسيما المساواة الجبائية، حق تحويل الأموال والأرباح الصافية والعائدات والمبالغ الخاصة بالقروض المستمدة من الخارج، أما الامتيازات الجبائية فتمثل: الاعتماد التام أو الجزئي من رسم الانتقال و الرسم على الأرباح التجارية والصناعية واستثناء الرسوم الجمركية والرسوم على الإنتاج المرتبطة أما الامتيازات المالية فتمت في ضمانات القروض متوسطة وطويلة الاجل وتخفيض معدل الفائدة على القروض طويلة وقصيرة الاجل .

⁴⁴ أمينة يوسفى - دور البنوك في التنمية الاقتصادية-مذكرة تخرج ليسانس، المركز الجامعي بالمدينة معهد علوم التسيير 2004 ص552

بالإضافة إلى كل هذا فإن الاستثمارات التي تتجاوز 5 ملايين تمكن الأفراد من الحصول على ترخيص في منطقة جغرافية معينة.

هذا القانون لم يعرف تطبيقا للاستثمارات الأجنبية بل لقد طبق على الاستثمارات الخاصة الجزائرية.

ثالثا: قانون الاستثمار الصادر في 1988-1982

في سنة 1982 تبنت الجزائر قانون يتعلق بتأسيس الشركات مختلطة الاقتصاد وكيفية تسييرها بذلك تكون أكدت نيتها في رفض الاستثمار المباشر لتدخل رأس المال الأجنبي وفضلت الاستثمار عن طريق الشركات المختلطة وتؤكد هذا الاتجاه عام 1986، وفي سنة 1988 تبنت الجزائر الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى ظهور المؤسسات والشركات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وهذا القانون أدى بالشركات لكي تصبح :

-غير خاضعة لوصاية وزارية.

-غير خاضعة للرقابة الممارسة على المؤسسات الاشتراكية ذات الطابع الاقتصادي وأصبحت هذه الرقابة رقابة اقتصادية.

-غير خاضعة للقانون العام إلا ما نص عليه القانون صراحة.

-خاضعة للقانون التجاري يكون تأسيسها في شكل شركة أسهم أو شركة ذات المسؤولية المحدودة.

-صناديق المساهمة التي تتولى تسيير الأسهم والحصص التي تقدمها المؤسسات العمومية الاقتصادية للدولة مقابل رأس المال المدفوع وبهذا يكون تأسيس شركات مختلطة الاقتصاد، بدخول سنة 1988 أصبح تأسيس الشركات يخضع إلى بروتوكول اتفاق بين صناديق المساهمة والشركة الأجنبية أما العقد فيبرم بين المؤسسة العمومية والاقتصادية والشركة الأجنبية.⁴⁵

المطلب الثاني: قوانين الاستثمار في ظل الإصلاح الاقتصادي.

في هذه الفترة ظهر للوجود أول نص جسد التغيير الجذري في موقف السلطة اتجاه موضوع

⁴⁵ نشام فاروق - الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية - كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير و علوم تجارية - جامعة ألسانية وهران- الملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد - جامعة ورقلة -

الاستثمارات الأجنبية وكان بالفعل قانون النقد والقرض المؤرخ في 14 أفريل 1990 الخطوة الأساسية في هذا المجال.⁴⁶

أولا : قانون النقد والقرض الصادر في 1990

يعتبر صدور قانون النقد والقرض رقم 90-10 بمثابة تنظيم جديد لمعالجة ملفات الاستثمارات الأجنبية على مستوى بنك الجزائر كما اسند لمجلس النقد والقرض مهنة إصدار قرارات مطابقة للمشاريع المقدمة، كما قام بتحرير الاستثمار الأجنبي بإلغاء قانوني 82-13 و 83-13 اللذان أدخلتا مقاييس تفرقة بتحديد نسبة رأس المال في شركة مختلطة حسب قاعدة 51-49 ولقد نص هذا القانون على الاستثمارات وهو ليس بقانون استثمار لكنه "تنظيم لسوق الصرف وحركة رؤوس الأموال".⁴⁷

، كما نجد هذا النص قد كرس المبادئ التالية:

- استقلالية البنك المركزي.
- إلغاء الفوارق بين القطاع العام والقطاع الخاص
- اعتماد مفاهيم الاستثمارات المقيمة وغير المقيمة.
- أصبح ترخيص الاستثمارات ابتداء من صدور هذا النص من صلاحيات مجلس النقد والقرض للبنك المركزي بدلا من اللجنة الوطنية للاستثمارات التي تخضع لسلطة الإدارة.
- اقتناء وسائل تقنية وعلمية الاستغلال الأمثل محليا براءات الاختراع والعلامات التجارية المسجلة والعلامات المحمية في الجزائر وذلك تطبيقا للاتفاقيات الدولية المبرمة في هذا الشأن.
- إحداث توازن في سوق الصرف⁴⁸.

أولا : قانون الاستثمار الصادر في 1993 (قانون 93-12)

إن هذا القانون متعلق بترقية الاستثمارات المؤرخ في 15/10/1993 يعتبر حجر الأساس في مجال الإجراءات ذات الطابع التشريعي التي تحكم مجال الاستثمارات وأهم النقاط التي جاء بها هذا المرسوم تتمثل فيما يلي:

- إزالة تامة للفوارق القديمة بين الاستثمارات العمومية والخاصة والأجنبية

⁴⁶ اليمين شريف - مرجع سبق ذكره ص73

⁴⁷ سعاد دحماني - حورية حمدي - رتيبة خراج - مرجع سبق ذكره ص 56

⁴⁸ خديجة بوزارة - سمية فبال - مرجع سبق ذكره ص61

- التخفيض في إطار تدخل الدولة لمنح بعض الامتيازات الجبائية والجمركية والمالية مع إزالة نظام الاعتماد بحيث تصبح الاستثمارات قبل إنجازها موضوع تصريح بالاستثمار.
- ضمان حرية تحويل رؤوس الأموال القابلة للاستثمار والعوائد الناجمة عنها.

لقد ألغى هذا النص كل القوانين الصادرة التي تعالج نفس الموضوع والقوانين المخالفة له باستثناء تلك المتعلقة بالحقوقات، حيث أن هذا القانون تزامن مع إنشاء المؤسسات العمومية الاقتصادية، فوضع هذا القانون حيز تطبيق القواعد المتعلقة بالاقتصاد الحر وبذلك تغيرت النظرة الاقتصادية السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أداة للرقى ونمو الاقتصاد ووسيلة لا مناص منها للخروج من أزمة المديونية واعتبر كل إستراتيجية فأتيح للمستثمر الأجنبي امتلاك حصة 100% من المشروع الاستثماري.

ثالثا: أمر 2001 المتعلق بتطوير الاستثمارات:

جاء هذا الأمر من أجل تحديد النظام الذي يعتمد إلى تطبيقه على الاستثمارات الوطنية والأجنبية فأصبح قطاع الاستثمارات مفتوحا لجميع الشركاء الوطنيين وفي العالم كما يركز هذا النص التشريعي على إعطاء أهمية بالغة للاستثمارات التي يتم إنجازها ضمن نشاطات اقتصادية والهدف من ورائها إنتاج السلع والخدمات لذلك تطرق هذا الأمر إلى أن الاستثمارات التي يتم إنجازها في حرية تامة وتستفيد بحكم هذا الأمر من حماية قانونية وضمادات نص عليها قوانين وتنظيمات معمول بها إلا أن المشروع ربط ذلك بوجوب احترام التنظيمات والتشريعات المتعلقة بالنشاطات المقننة والتي تهدف أيضا إلى حماية البيئة والإقليم وكان المقصود بالاستثمار ضمن هذا الأمر هو:

- الحصول على أصول الهدف من وراء إنشاء وتحقيق كيان اقتصادي قائم بذاته.
- المساهمة في رأس مال المؤسسة سواء كانت هذه المساهمات حقيقية أو حتى نقدية حيث أن حجم المساهمات في رأس المال تأخذ الشكلين السابقين.⁴⁹

المبحث الثاني: أجهزة تطوير الاستثمارات والإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لترقية الاستثمار

لقد بذلت الدولة الجزائرية جهودات مستمرة لتهيئة وخلق مناخ مناسب جذاب للاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، في مجال القوانين و المراسيم التشريعية و التنفيذية و الرئاسية المنظمة و المدعمة للاستثمار في الجزائر و هذا ما رأيناه سابقا .

⁴⁹ اليمين شريف - مرجع سبق ذكره - ص 73

كما خلقت وكالات مهمة لترقية وتطوير الاستثمارات و كان الهدف منها خلق جو مناسب لتطوير وتدعيم وتسهيل عمليات الاستثمار على جميع الأصعدة .
وستتطرق في هذا المبحث إلى هاته الوكالات و الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لترقية الاستثمارات

المطلب الأول : أجهزة تطوير الاستثمارات

ستتطرق في هذا المطلب إلى أهم الأجهزة المساهمة في تطوير الاستثمارات في الجزائر

أولا : الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ANDI

انشأت الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات (ANDI) لدى رئيس الحكومة بواسطة الأمر رقم 03-01 مؤرخ في 20 أوت 2001 و المتعلق بتطوير الاستثمار المؤرخ في 24 سبتمبر 2001 المتضمن صلاحية الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار و تنظيمها و سيرها كما عرفت هذه الوكالة على أنها مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و يمارس وزير المساهمة و التنسيق الإصلاحات المتابعة لجميع أنشطة الوكالة ، يكون مقر الوكالة في الجزائر ، و تتوفر الوكالة على هياكل غير مركزية على المستوى المحلي

لقد تم إسناد إلى هذه الوكالة عدة مهام نذكرها كمايلي :

- تتولى ترقية وتطوير و متابعة الاستثمارات الوطنية و الأجنبية
- تستقبل وتساعد و تعلم المستثمرين المقيمين و الغير مقيمين في إطار تنفيذ مشاريع الاستثمارات
- تمنح المزايا المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به
- التأكد من احترام الالتزامات التي تعهد بها المستثمرين خلال مدة الإعفاء
- تحدد فرص الاستثمار و تكون بنكا للمعطيات الاقتصادية و تضعه تحت تصرف أصحاب المشاريع
- تجمع كل الوثائق الضرورية التي تسمح لأوساط العمل بالتعرف الأحسن على فرص الاستثمار و تعالجها و تنتجها و تنشرها عبر انساب وسائل الإعلام و تبادل المعطيات
- تقوم بالمبادرة في مجال الإعلام و الترقية و التعاون مع الهيئات العمومية و الخاصة في الجزائر و في الخارج ، بهدف التعريف بالمحيط العام للاستثمار في الجزائر و بفرص العمل و الشراكة و المساعدة على إنجازها

- تحديد العراقيل و الضغوط التي تعيق انجاز الاستثمارات ، وتقترح على السلطات المعنية التدابير التنظيمية و القانونية لعلاجها
- تقوم الوكالة بتقديم إلى مجلس الوطني للاستثمار و إلى السلطة الوصية كل تقرير و اقتراح و تدابير مرتبطة بتطوير الاستثمار

ثانيا : الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ

انشأت الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب بواسطة المرسوم التنفيذي رقم 36-295 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 حيث نص هذا المرسوم على إنشاء وكالة وطنية قادرة على مساعدة الشباب في التخلص من ظاهرة البطالة و دفعهم إلى عالم الشغل كما تعمل هذه الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة من اجل دعم و متابعة المؤسسات الصغيرة المنشأة من طرف الشباب، ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لنشاطات الحكومة. وتتمتع هذه الوكالة بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، في حين يوجد مقر الوكالة في الجزائر العاصمة ، ويمكن إنشاء فرع جهوي أو محلي بناء على قرار مجلسها التوجيهي .

تكمن مهام الوكالة في مايلي :

- ترافق وتدعم وتتابع أصحاب المشاريع في إطار تطبيق مشاريعهم الاستثمارية
- تقوم بتسيير تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب ، لاسيما منها الإعانات و تخفيض نسب الفائدة ن في حدود العلاقات التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل
- تبلغ الشباب أصحاب المشاريع المرشحين بالاستفادة من قروض البنوك والمؤسسات المالية و بالإعانات و الامتيازات الممنوحة لهم عن طريق الصندوق لدعم تشغيل الشباب
- تتابع الاستثمارات التي ينجزها الشباب ذوي المشاريع
- تشجيع كل أشكال الأعمال الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب من خلال التكوين و التشغيل و التوظيف ، الأولى عن طريق إبرام اتفاقيات مع كل هيئات أو مؤسسات ترغب في ذلك
- تضع تحت تصرف الشباب أصحاب المشاريع كل المعلومات ذات الطابع الاقتصادي و التقني و التشريعي و التنظيمي المتعلق بممارسة نشاطاتهم .

ثالثا : المجلس الوطني للاستثمار

لقد انشأ هذا المجلس بواسطة الأمر رقم 01-03 مؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار تحت رئاسة رئيس الحكومة و يكلف هذا المجلس بمايلي :

- يقترح إستراتيجية تطوير الاستثمار و أولويتها

- يقترح تدابير تحفيزية للاستثمار مسايرة للتطورات الجارية
- يفصل على ضوء أهداف هيئة الإقليم فيما يخص المناطق التي يمكن ان تستفيد من النظام الاستثنائي و المتعلقة بالمناطق التي تتطلب تميمتها ، مساهمة خاصة من الدولة ، وكذا الاستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني
- يفصل في المزايا التي تمنح في إطار الاستثمارات
- يقترح على الحكومة كل القرارات و التدابير الضرورية لتنفيذ ترتيب دعم الاستثمار و تشجيعه
- يحث و يشجع على استحداث مؤسسات و أدوات مالية ملائمة لتمويل الاستثمار و تطويرها

حسب المرسوم التنفيذي رقم 01-281 المؤرخ في 21 سبتمبر 2001 ، و المتعلق بتشكيل المجلس الوطني للاستثمار و تنظيمه و سيره ، فقد حدد هذا المجلس الأعضاء المشكلة لهذا المجلس كمايلي :

- * الوزير المكلف بالمالية * الوزير المكلف بالمساهمة و تنسيق الإصلاحات
- * الوزير المكلف بالتجارة * الوزير المكلف بالجماعات المحلية
- * الوزير المكلف بالطاقة و المناجم * الوزير المكلف بالصناعة
- * الوزير المكلف بالتعاون * الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية
- * الوزير المكلف بالمؤسسات و الصناعات الصغيرة و المتوسطة

يحضر في هذا المجلس رئيس مجلس الإدارة ، و المدير العام للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار اجتماعات المجلس بصفة ملاحظين ، و يمكن أن يستعين المجلس بأي شخص آخر له كفاءة في ميدان الاستثمار و يعقد هذا المجلس مرة واحدة كل 3 أشهر ، و يمكن استدعاؤه عند الحاجة من رئيسه او بطلب من احد أعضائه .⁵⁰

المطلب الثاني : الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية لترقية الاستثمار الأجنبي المباشر

نتيجة الأوضاع الاقتصادية التي عرفتها الجزائر لجأت إلى وضع إستراتيجية تمثلت في إعادة هيكلة الاقتصاد بمختلف مؤسساته العمومية و هياكله القاعدية من اجل الانتقال من اقتصاد موجه نحو اقتصاد حر و تمثلت هذه الإصلاحات في :

⁵⁰ عبد القادر بابا - سياسة الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل تطورات العالمية الراهنة - اطروحة لنيل شهادة دكتوراه

الدولة - علوم اقتصادية فرع تخطيط جامعة الجزائر - 2003 - 2004 - ص 159-163

أولا : إعادة تنشيط النظام البنكي

تعد سنة 1986 مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق و ذلك بصدور قوانين بهدف إعادة وظيفة النظام البنكي و إعادة عمله بموجب قانون 86-12 الصادرة في 19-08-1986 وبعدها جاء قانون النقد والقرض ليعترف باهمية النظام البنكي و يعتبر من القوانين التشريعية الاساسية للاصلاحات وبالتالي اصبح قانون 1990 هو القانون الذي يضبط قواعد العمل البنكي فقط ، اصبح البنك المركزي هو بنك البنوك الاجنبية بان تقيم اعمالها في الجزائر كما سمح بانشاء بنوك خاصة و اصلاح هذا النظام يعد عاملا اساسيا في نجاح الاصلاحات الاقتصادية الجارية و يسمح للاقتصاد الوطني بالاندماج في الاقتصاد الدولي

ثانيا : ادارة النقد الاجنبي و اصلاح نظام السوق

تضمن برنامج الاصلاح الذي بدا تنفيذه في 1990 تدابير لتحرير التجارة مع خفض كبير لقيمة الدينار الجزائري ، ضمن هذا الاطار شهد سوق الصرف تحيراته تدريجيات بهدف الوصول الى اسعار صرف يتم تحديدها وفق عوامل السوق و تمثلت في : الغاء جلسات تحديد النقد الاجنبي في بنك الجزائر و تبع ذلك استحداث سوق النقد الاجنبي بين البنوك حيث تم تحديد اسعار الصرف من خلال التفاعل بين عرض و طلب البنوك للعملات الاجنبية ، وكذا استحداث مكاتب الصرف للتعامل مع النقد الاجنبي كل هذه الاجراءات عززت من قدرة بنك الجزائر على تحقيق نجاح في ادارة السياسة النقدية .⁵¹

ثالثا : خصوصية المؤسسات العمومية

تعد الخصوصية عاملا مهما في تطوير الانتاج و الانتاجية و زيادة الناتج الداخلي الخام و الاستفادة من المتعانلين الخواص داخليا و خارجيا ، وتتم عملية الخصوصية اما عن نقل ملكية جزء او كل المؤسسة للقطاع الخاص او زيادة المنافسة بين المشروعات العامة او الخاصة و المشروعات المحلية او الاجنبية ، منذ الشروع في الاصلاحات الاقتصادية ولا سيما القوانين الخاصة بالاموال التجارية للدولة الصادرة في 1995 يلاحظ ان اساليب الخصوصية اصبحت بالعديد من الاخفاقات تعود الى غياب الاجماع حول الخصوصية .

وبعد حل الشركات القابضة 2001 لم تعد المؤسسات العمومية تتوفر على جهاز عمليات يساعدها في البحث عن الحلول للضغوط التي توجهها في مجال التمويل و تسوية وضعية ممتلكاتها و

⁵¹ امينة يوسفى - مرجع سبق ذكره ص 26

هذا الخلل يكمن في عدم وجود اجهزة قانونية لشركات تسيير المساهمات (وكالات حوصصة تقرر مصير المؤسسات العمومية المعروضة للحوصصة بعد موافقة مجلس المساهمات)

رابعاً : الاصلاح الضريبي

شهد النظام الضريبي تعديلات منذ الاستقلال خاصة منذ سنة 1988 وكان للاصلاحات الاخيرة للنظام الضريبي تاثيرات عميقة حيث ادت الى اعادة صياغة الهيكل الضريبي الجزائري و بالرغم من الاعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمار الاجنبي لم يدخل الى الجزائر عدد كاف من الاستثمارات الاجنبية ، وجاء قانون 1994 و هو برنامج لم يعمل على تطوير الاستثمارات الاجنبية خارج المحروقات لكنه نجح في استعادة التوازنات الاقتصادية الكلية الكبرى وفيه تم الغاء الحد الاقصى للضريبة على القيمة المضافة من 40 ٪ الى 21 ٪ و تخفيض الضريبة على الاربح الصناعية و التجارية من 42 ٪ الى 38 ٪ ثم الى 33 ٪⁵².

و بالرغم من كثرة القوانين الان الاصلاح الضريبي لم تتحدد ملامحه بدقة فقد سمح للجزائر بتحقيق معدلات نمو لاباس بها لكن لم ترقى الى المستوى المطلوب أي تكون مصدر لجذب المستثمر الاجنبي ومع هذا يرى البنك الدولي ام الاقتصاد الجزائري قطع شوطا في مجال الاصلاح وانه يسير وفق برنامج مدروس ، يحظى بقبول المؤسسات الدولية و الخبراء المحليين و الاجانب مما يجعلها مركز جذب الاستثمارات من المشرف العربي و اوربا وغيرها .

المطلب الثالث : المؤهلات الخاصة بالجزائر

بالاضافة الى الاجهزة السابق ذكرها فان الجزائر تتمتع بمؤهلات تجعل من الجزائر بلد للاستثمارات الاجنبية وهي كالتالي :

1- الأداء الاقتصادي :

إن النتائج الإيجابية للاقتصاد الجزائري تحققت نتيجة الإصلاح الشامل الذي ساعد على وقف التدهور الاقتصادي ، وبدل جميع المعطيات و المؤشرات و من أهداف هذا البرنامج :

- تحقيق الانفتاح الاقتصادي .
- خفض معدل التضخم الذي بلغ مستويات قياسية سنوات 94-98 .

⁵² اليمين شريف - مرجع سبق ذكره ص 81

- استقرار سعر صرف الدينار و التخلص من التقلبات الصعبة .
- زيادة معدل النمو الاقتصادي .
- استعادة قوة ميزان المدفوعات.
- التحكم في التوسع النقدي .
- التحكم في المديونية و الحد من نموها و تخفيض تكلفة خدماتها.
- تحرير التجارة الخارجية في الاتجاهين.
- تحرير الأسعار و اعتماد اقتصاد السوق.

2- المؤهلات اخرى :

تتمتع الجزائر بالكثير من المؤهلات الخاصة و العناصر التنافسية فلديها موقع جغرافي مميز يتوسط بلدن المغرب العربي وعلى مقربة أوروبا و تمثل مدخلا لإفريقيا و تملك ثروة من الموارد البشرية وطاقات نباتية بكفاءات عالية ، كما تملك كذلك قاعدة صناعية كبرى تم بنائها خلال عقود عدة إذ تحتاج إلى استثمارات في هذا المجال لزيادة الإنتاج بهدف كفاية السوق المحلية و التصدير مع العلم أن المؤسسات الاقتصادية الجديدة أنشأت وفق مواصفات عالية في حين عمدت الصناعات القديمة إلى برنامج تأهيل مواكبة التطور، ومن جهة أخرى باشرت الجزائر عملية الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، و عقد الشراكة الأورومتوسطية ، وهذا الأمر سيوسع من آفاق التصدير و يفرض مجالات لنجاح المشاريع الاستثمارية بالإضافة لما تملكه من بترول و غاز و معادن نفيسة و متنوعة، بالإضافة للإنتاج الفلاحي المتنوع و ثروة كبيرة من المواد الأولية بالإضافة إلى مؤهلات أخرى.

حجم السوق : يبلغ سكان الجزائر أكثر من 30 مليون نسمة، و تعتمد بشكل كبير على المواد لاستهلاكية و المصنعة و المستوردة.

السكك الحديدية: 4 آلاف كلم في حاجة لتأهيل.

الموانئ: تملك الجزائر 11 ميناء تقدم مختلف الخدمات.

المطارات : هناك 51 مدرجا منها 30 مدرجا مفتوحا للملاحة 12 مطارا دوليا

المحيط التقني : نسبة المتعلمين من السكان 70%

14 جامعة تستوعب 40000 طالب ، بالإضافة إلى أكثر من 500000 متدرب من التكوين المهني سنويا، وكذا الاتصالات الحديثة و المعلوماتية و تطبيقاتها المختلفة و يمثل النشاط الزراعي 44% من الدخل القومي.

المبحث الثالث : الامتيازات الممنوحة و الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

يمكن اعتبار ان قانون الاستثمار لسنة 1993 شكل نقطة تحول أساسية في مسيرة انفتاح الاقتصاد الجزائري ، حيث تضمن القانون مجموعة من الحوافز و الاغفاءات الجبائية ، الضريبية و الجمركية التي تجعل المستثمر الاجنبي يميل للاستثمار في الجزائر بسبب الحماية و الحرية التي قدمها له هذا القانون .

المطلب الاول : الضمانات الخاصة بحماية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

لقد اكدت الحكومة الجزائرية على عزمها لتشجيع الاستثمارات و حمايته لتمكنه من المشاركة في بناء و تطوير و نمو الاقتصاد الوطني وهذا من خلال الضمانات الممنوحة والمذكورة و المنصوصة عليها قانونا وكذا من خلال اتفاقيات مبرمة بين الجزائر و الدول و نذكرها كالتالي .

اولا : مبدأ الحرية الكاملة للمستثمر و الاستثمار

يضمن هذا المبدأ الحرية الكاملة للمتعاملين الاجانب للاستثمار في الجزائر مع مراعاة التشريع المعمول به لاقامة الاستثمارات في شتى النشاطات الاقتصادية المختلفة ماعدا التي هي مخصصة للدولة ، كالصحة العمومية ، التربية ، التعليم وكذا بعدة انماط وصيغ كتنمية القدرات و الطاقات او تلك التي تعيد التأهيل او الهيكلة . و التي أنجز في شكل حصص من رأسمال او حصص عينية يقدمها أي شخص طبيعي او معنوي .

كما ان هذا المبدأ يضمن حرية كبيرة بإقامة استثمارات اما عن طريق المساهمة باجمال راس المال عن طريق الشراكة ، كما يسمح بانشاء الاستثمار في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) او في شكل شركة باسم جماعي (SNC) او في شكل شركة ذات أسهم (SPA) . على ان تكون هذه الاستثمارات قبل الانجاز موضوع تصريح الاستثمار لدى الوكالة من طرف المستثمر مرفوقا بالوثائق التي تشرطها التشريعات و التنظيمات

ثانيا : مبدأ إلغاء التميزات المتعلقة بالمستثمرين و الاستثمارات

جاء ذلك حسب المادة 38 من المرسوم التشريعي 93-12 و التي ورد فيها "يحظى الاشخص الطبيعيين و المعنويين الاجانب بنفس المعاملة التي يحظى بها الاشخاص الطبيعيين و المعنويين الجزائريين من حيث الحقوق و الالتزامات فيما يتعلق بالاستثمار "

ومنه تقرر هذه المادة عدم التمييز فيما يخص المستثمرين و الاستثمارات ، ومن ثمة الحفاظ و الحرص على تطبيق الاتفاقيات الدولية المبرمة و المتعلقة بضمان حماية الاستثمار في اطار متبادل .

ثالثا : ثبات القانون المطبق على الاستثمار

جاءت في المادة 39 من المرسوم التشريعي 93-12 و بدافع طمانة المستثمر الاجنبي نص قانون الاستثمارات الجزائري في هذه المادة :

" لا تطبق المراجعات و الالغاءات التي قد تطرا في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في اطار هذا المرسوم التشريعي الا اذا طلب المستثمر ذلك بصراحة "

كما ابدت الجزائر نيتها بابرام عدة اتفاقيات دولية في اطار ترقية و تشجيع الاستثمار الاجنبي و ضمان حق ملكيته في حالة التاميم و عدم الحجز على اموالها او مصادرتها او فرض الحراسة عليها

رابعا : ضمان حرية التمويل

للمستثمر الاجنبي الحق الكامل في تحويل رؤوس الأموال و الناتج و المداحيل و الفوائد و غيرها من الاموال المتصلة بالتحويل سواء كان التحويل في شكل نقدي عيني (أي تحويل الالات و المعدات) و الذي نصت عليه المادة 12 من المرسوم التشريعي 93-12 " تستفيد الحصص التي تنجز بتقديم حصص من رؤاس المال بعملة قابلة للتحويل الحر ، و مقرة رسميا من البنك المركزي الجزائري الذي يؤكد قانونا من استيرادها من ضمان تحويل راس المال المستثمر ، و العوائد الناجمة عنه ، و يخص هذا الضمان الناتج الصافي للتنازل او التصفية حتى ولو كان هذا المبلغ يفوق راس المال الاصلي للمستثمر " كما تنفذ طلبات التحويل التي يقدمها للمستثمر في اجل لا يتجاوز ستين يوما (60يوم)

المطلب الثاني : الامتيازات الممنوحة للمستثمرين

سوف نتطرق الى هذه الامتيازات حسب النظام العام و الانظمة الخاصة

اولا : الامتيازات الممنوحة للمستثمر حسب النظام العام

النظام العام عبارة عن مجموعة من الامكتيازات يتحصل عليها كل مستثمر سواء كان شخص طبيعي او معنوي ، خاص او عام يهدف الى تحقيق عن طريق اسهمه استثمارة انتاجيا ، على ان تكون هذه الاستثمارات المتعلقة بالنظام العام محددة في فترة لا تتجاوز ثلاث سنوات و هي كمايلي :

1) الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل بالنسبة لكل المشتريات العقارية المنجزة في اطار الاستثمار .

2) تطبيق رسم ثابت في مجال التسجيل بنسبة منخفضة تقدر ب 5% تخص العقود التأسيسية و الزيادات في راس المال .

3) الغاء الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار في رسم العقاري ابتداء من تاريخ الحصول عليه .

4) الاعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار سواء كانت مستوردة او محصلا عليها من السوق المحلية ، اذا كانت هذه السلع و الخدمات موجهة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة .

5) تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب 3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار و يمكن للسلع المستوردة ان تكون محل تناوله او تحويل طبقا للتشريع المعمول به بعد موافقة الوكالة

6) بناء على قرار الوكالة ، يمكن ان يستفيد الاستثمار من الامتيازات ابتداء من تاريخ الشرع في الاستغلال ، الاعفاء طيلة فترة ادائها سنتين واقصاها خمس سنوات من الضريبة على الارباح للشركات ، والدفع الجزائي و لرسم على النشاط الصناعي ابتداء من دخول المشروع حيز التنفيذ

7) تطبيق نسبة منخفضة مقدرة ب 33% على الارباح التي يعاد استثمارها بعد انقضاء فترة الاعفاء المحددة

8) الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسوم على الدفع الجزائي و على النشاط الصناعي و التجاري في حالة التصدير و ذلك حسب رقم اعمال الصادرات بعد فترة النشاط

9) الاستفادة من نسبة اشتراكات ارباب العمل المقدرة ب 7% برسوم الاجور المدفوعة لجميع العمال طيلة فترة الاعفاء المحددة مع تحمل الدولة لفارق الاشتراكات المذكورة ، و كذا تعويضات للنسب المئوية التي حددها التشريع و الضمان في مجال الضمان الاجتماعي

ثانيا : الامتيازات الممنوحة حسب الانظمة الخاصة

حسب هذه الانظمة يمكن التطرق الى نوعين من الامتيازات و هي :

أ) الامتيازات الخاصة المنجزة في المناطق الخاصة : كما هو الشأن بالنسبة للنظام العام هناك امتيازات لا تتجاوز ثلاث سنوات تستفيد منها ابتداء من تاريخ تبليغ الوكالة :

1) الاعفاء من ضريبة نقل الملكية بمقابل نسبة منخفضة قدرها 5% فيما يخص العقود التأسيسية و الزيادات في راس المال

- (2) تتكفل الدولة جزئياً او كلياً بالنفقات المترتبة على اشغال الهياكل القاعدية اللازمة لانجاز الاستثمار بعد تقويمها من طرف الوكالة
- (3) اعفاء السلع و الخدمات التي توظف مباشرة في انجاز الاستثمار عليها في السوق المحلية ، اذا كانت هذه السلع و الخدمات محددة لانجاز عمليات خاضعة للرسم على القيمة المضافة
- (4) تطبيق نسبة منخفضة تقدر ب3% في مجال الرسوم الجمركية على السلع المستوردة التي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار .
- (5) بناء على قرار الوكالة ، يمكن للامتيازات التي يستفيد منها المستثمر في ان تستغل ابتداء من تاريخ المشروع ن وهذه الامتيازات هي :
- ✓ الاعفاء من الضريبة على ارباح الشركات و الدفع الجزائي و الرسم على النشاط الصناعي و التجاري طيلة فترة ادناها من 01 الى 05 سنوات من النشاط الفعلي
 - ✓ تخفيض 5% من النسبة المنخفضة من الارباح التي يعاد استثمارها في منطقة خاصة بعد فترة النشاط
 - ✓ اعتماد الملكيات العقارية التي تدخل في اطار الاستثمار من الرسم العقاري على النشاط الصناعي و التجاري حسب رقم الاعمال الخاص بالصادرات بعد فترة النشاط

(ب) الامتيازات المتعلقة بالاستثمارات المنجزة في المناطق الحرة : يمكن هذه الامتيازات في نقاط عدة اهمها:

- 1) تكسب الامتيازات في المناطق الحرة التي تقام فيها بسبب نشاطها من جميع الضرائب و الرسوم و الاقتطاعات ذات الطابع الجبائي ولكن باستثناء
- 2) مساهمات الاشتراك في النظام القانوني و في الضمان الاجتماعي
- 3) تعفى عائدات راس المال الموزع الناتج عن النشاطات الاقتصادية في المناطق الحرة من الضرائب
- 4) يخضع العمال الاجنب لنظام الضريبة على الدخل الاجمالي بنسبة 2% من مبلغ اجورهم

53

⁵³ عبد المجيد اونيس - الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وافاق - الملتقى الدولي متطلبات تاهيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية - جامعة شلف - يومي 17-18 افريل 2006 - ص 255-257

المطلب الثالث : عراقيل الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر

رغم ما قامت به الجزائر من سياسات إصلاحية و المزايا المتعددة و الحوافز، إلا أن كل المؤشرات تؤكد على حقيقة مرة هي أن الاستثمار لم يتقدم بل عكس ذلك إنعدم الاستثمار الأجنبي خارج قطاعات المحروقات و الحقيقة الثانية هي وجود العديد من رجال الأعمال الجزائريين يرفضون فكرة الاستثمار في بلدهم و يستثمرون في الخارج و الحقيقة الأخرى هي أن معظم المستثمرين المحليين يفتقرون إلى عنصر الثقافة و المعرفة المتعلقة بالاستثمار بدءا بقوانينه و قواعده كما أن هناك عدة أمور تقف أمام تقدم الاستثمار في الجزائر هي :

1 - على الصعيد القانوني و الإداري :

لقد سعت الجزائر من خلال وضعها لقانون الاستثمار لسنة 1993 أو التعديلات التي طرأت عليه سنة 1994 و 1995 او مشروع قانون الاستثمار الجديد و الخصوصية و كلها قوانين سعت من خلال قيودها إلى وضع محفزات للاستثمار الأجنبي، و تدليل كل العقبات التي تقف في طريقه، لكن العائق على هذا الصعيد هي أن هذه القوانين هي قوانين نظرية فقط، فهي لا تطبق على الواقع إذ تكتفي بقرائها و وضعها على الجرائد الرسمية و الكتب و المجالات المختصة، و ما يمكن ملاحظته على مسار القوانين الاستثمارية في الجزائر ما يلي:

- كثرة القوانين و عدم استقرارها فهناك تعديلات بين الحين و الآخر فقانون سنة 1993 عدل سنة 1994 وكذلك سنة 1995 ، ولم يتم الاكتفاء بذلك بل تم العمل لوضع قانون جديد خاص وهذا بحد ذاته عامل طرد للمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك و الريب
- عدم وضوح سياسات الإعفاء من الضرائب و للتدليل على هذا القول هو جهل بعض إدارات الضرائب في كيفية منح هذه الإعفاءات.
- غياب قانون واضح للأموال المنقولة و العقار .
- عدم مسايرة قوانين الاستثمار في الجزائر لتطورات الأوضاع و المتغيرات و المستجدات.
- البيروقراطية و الروتين في الإجراءات و إنجاز المعاملات هي الصبغة العالمية على الإدارة.
- انعدام البيانات و المعلومات الاستثمارية في الجزائر
- عدم وجود تنسيق بين الهيئة المشرفة على الإستثمار و باقي الهيئات الأخرى و التي لها دور في عملية الإستثمار و بالتالي المستثمر يجد نفسه مشتتا بين أكثر من مركز لاتخاذ القرار.

2 - على الصعيد السياسي :

يعتبر الجانب السياسي أحد العناصر الأساسية لجلب الاستثمار أو طرده و كذلك للجانب الأمني دور هام حيث تحسنت الحالة الأمنية كثيرا في الجزائر و عدم وجود اضطرابات داخلية و حدودية بين الدول بالإضافة للاستقرار النسبي للطاقت الحكومية و حتى الإطارات ذات المناصب التي لها صلة مباشرة بمراكز اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار .

الاستقرار الأمني لم يعد ذلك الهاجس الكبير الذي يخيف المستثمرين فهناك استقرار نسبي و بالتالي فإن الحجة التي كان يرددتها المستثمرون لم تعد بذلك الحجم أما المشكل الثاني و المتعلق باستقرار الطاقم الحكومي و الإطارات فلا زالت هناك تغييرات مستمرة فنجد حكومة جديدة كل سنة تقريبا إن لم نقل أقل من ذلك إذ يؤثر سلبا على الجو الاستثماري و باعتبار أن المستثمرون الأجانب يأخذون كل صغيرة و كبيرة في الحسبان فسوف يسجلون في هذه النقطة كعدم الاستقرار الذي يرفع من درجة المخاطرة رغم وجود قوانين ضامنة لم تتغير و هذا ما يتسبب في العزوف عن الاستثمار في الجزائر و البحث عن وجهة أخرى تكون أكثر استقرار و ملائمة.

3- على الصعيد الاقتصادي :

نتيجة لتباين وجهات النظر حول تطبيق الإصلاحات الاقتصادية وصل الأمر لحد القيام بإضرابات عمالية شاملة عبر كل التراب الوطني آخرها كان يومي 25 و 26 فيفري 2003 احتجاجا على الطريقة التي تنوي بها الحكومة القيام بإصلاحات خاصة المتعلقة منها بالخصوصية و تأثيرها على الجانب الاجتماعي للعمال. إذن في خضم هذا الصراع القائم كيف تكون ردود أفعال المستثمرين و حالة عدم الاستقرار هي المسيطرة على الساحة الاقتصادية .

- إن تحسن المؤشرات الاقتصادية بما فيها السياسة المالية و النقدية للجزائر كان ناتجا عن اتباع الحكومة سياسة تقشفية محضة و كذلك تحسن أسعار البترول و للتعديلات الهيكلية .
- كل هذه المؤشرات لا تكفي لتحريك الاستثمار في الجزائر لأن كل العناصر الأخرى و التي تعتبر أساسية في معادلة جذب الاستثمار غير متوفرة نذكر من بينها:
- محدودة أدوات الاستثمار المالي في الجزائر رغم تواجد 4 مؤسسات في البورصة لكنها غير كافية و رغم أن التوجه العالمي للاستثمار المالي أكبر من التوجه الاستثمار المادي.
- انخفاض معدلات الادخار و تفضيل عامل السيولة .
- النقص الفادح في المعلومات و طريقة تبادلها و قلة المصادر المتعلقة بالمشروعات و عدم توفر خريطة للمشروعات الاستثمارية و الفرص المجدية و المتاحة للاستثمار.

5- على الصعيد الاجتماعي :

- انخفاض الوعي الادخاري والاستثماري لدى أغلب أفراد المجتمع، وعدم وجود دراية لديهم فيما يتعلق بأوعية الادخار المختلفة والبورصة ومجالات الاستثمار المختلفة.

- ضعف السياسات التعليمية والتكوينية المنتهجة، لما لها من أثر بالغ على القوة العاملة المستخدمة في القطاعات الاقتصادية الصناعية والزراعية والخدماتية.

إن مشاكل العمالة والتشغيل، هي عنصر مهم في تأثيره على الاستثمار، من جهة ارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي، مقابل نمو سنوي أقل. لمعدل التشغيل من جهة أخرى. وقد ادى الاختلال التوازني الاجتماعي، إلى تفاقم البطالة من 15 % سنة 1984، إلى 17 % سنة 1987، وإلى 17,2 % سنة 1989، ثم 19,2 % سنة 1990، وفي سنة 1991 بلغت 20,2 %.

والمواقع أن هذه الزيادة في البطالة تفسر انخفاض النشاط التنموي، لأن التشغيل معناه الاستثمار ، وإن هذه الظاهرة تعبر عن اختلال توازني بين تطور الاستثمار من جهة الذي سجل معدل نمو 1,5 % فقط سنة 1990، ومن جهة أخرى تطور السكان الذي كان معدله في نفس السنة بـ 2,8 % إن هذا الضعف في الاستثمار، يقدم لنا الجواب عن سبب نمو التشغيل بصفة عامة، لأن الدافع في رفع النمو السنوي للتشغيل هي هذه الاستثمارات.

6- على الصعيد الأمني والسياسي :

مشاكل أمنية وسياسية أثرت سلبا على كل من الادخار والاستثمار نذكر منها:

- انفجار المظاهرات الشعبية الشاملة في 5 أكتوبر 1988. وهي تعبر عن حالة أزمة سياسية، نتجت عن الممارسات البيروقراطية للإدارة، والسلوكات غير لائقة للمقربين من بعض رجالات النفوذ. وهي مظاهر اجتماعية سلبية غذتها مشاكل ندرة التمويل في السوق، ومشاكل تفشي البطالة وسط الشباب والعجز المتفاقم في السكن الاجتماعي.

- التدابير المتخذة من طرف القيادة السياسية، التي أفرزت نتائج سيئة على المسار الاستثماري والتنموي. وأحدثت أزمة ثقة شعبية في نظام الحكم، وتجلى ذلك واضحا في نتائج الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) في جوان 1990. وأيضا الدور الأول للانتخابات التشريعية في 26 ديسمبر 1991 التي ألغى مسارها

- إغتيال الرئيس محمد بوضياف بعنابة يوم الإثنين 29 جوان 1992 وهو أول اغتيال منذ الاستقلال لرئيس دولة.

- أحداث الإرهاب ابتداء من عام 1992، والتي أثرت سلبا على الاقتصاد الوطني وخاصة الاستثمار السياحي. ونتج عن ذلك قتل الأبرياء وتخريب وحرق الممتلكات العمومية والخاصة. لكن في نهاية

التسعينات تغير الوضع السياسي والأمني إلى التحسن، بحيث بدأت المؤسسات السياسية بالوصول إلى مستوى من الاستقرار. كذلك سمح الوائم المدني الذي حققه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بتحسين الوضع الأمني بدرجة كبيرة.

وخلاصة القول أن كل هذه الأحداث والمشاكل السياسية والأمنية، كانت عائقا أمام تطوير وترقية الاستثمارات في أغلبية القطاعات الاقتصادية خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستلزم توفر الأمن والاستقرار السياسي في البلد.⁵⁴

المبحث الرابع : نصيب الجزائر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة لسنة 2007

لقد بلغت الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر 1.8 مليار دولار لسنة 2006 مما جعل الجزائر تحتل المرتبة السابعة عربيا خاف كل من الامارات العربية ، السعودية ، المغرب ، لبنان ، الاردن و قطر ، و الثامنة من حيث تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر خلال سنة 2007 في حين تصدرت الجزائر قائمة الدول العربية و الافريقية من حيث جلبها للاستثمارات في قطاع المحروقات و هذا ماستنطق اليه من خلال تقارير عدة و اعطاء مثال عن احد المشاريع الاستثمارية الاجنبية المباشرة الحديثة في الجزائر

المطلب الاول : تقارير عن حجم الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر لسنة 2007

تتمثل في اهم التقارير

اولا : تقرير ديوان الجزائر للاحصائيات :

تلقت "ايلاف " نسخة منه ، فان الجزائر جلبت 8.6 ٪ اجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة تجاه القارة السمراء كان لقطاع المحروقات حصة الاسد من الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر بنسبة بلغت 48 ٪ من مجموع تلك الاستثمارات بينما توزعت باقي الاستثمارات على قطاعات الصناعة و العقار وكذا السياحة ، وفيما يتعلق بقيمة الاستثمارات العربية احتلت الامارات العربية المتحدة المرتبة الاولى بجلبها 12 مليار دولار بزيادة تقدر بحوالي 4 مليار دولار ثم متبوعة بالسعودية ، ثم المغرب ب 3 مليار دولار ثم لبنان 2.4 مليار دولار .

⁵⁴ عبد المجيد اونيس - الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة واقع وافاق - الملتقى الدولي متطلبات تاهيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية - جامعة شلف - يومي 17-18 افريل 2006 ص 255-257

هذه المؤشرات تعكس بحسب الخبراء الاقتصاديين حركة بطيئة للاستثمارات الاجنبية بالجزائر رغم سياسة التطهير المالي و المحفزات المالية التي منحها الحكومة الجزائرية و يقرو محتصون لاسباب الى عاملين البيروقراطية و تاخر اصلاح المصارف بجانب الغاء الحكومة الجزائرية عددا من المناقصات الدولية التي اطلقتها في عدة قطاعات ، على غرار قطاع السكك الحديدية .

بيد ان مراقبين يتفاعلون بافق الاستثمارات الاجنبية في الجزائر هذا العام ، مع الحديث عن الاستثمارات العربية 5.6 مليار دولار ، شمل عشرة مشاريع بحر السنة الجارية و تدرج في مجالات الطاقة والادوية و انتاج الكهرباء و الاتصالات و السياحة و الفنادق و العقارات و التجارة ، إضافة الى مراكز الاعمال و انتاج الأسمدة افلاحية العالية الجودة

ثانيا : تقرير اقتصادي فرنسي

يحقق الاقتصاد الجزائري مردودا جيدا خلال العام الجاري ، وقالت الوكالة الفرنسية لتأمين القروض على الصادرات ، ان الجزائر تتوفر على امكانيات لتغطية مجالات تحرك اقتصادية واسعة .

ثالثا : تقرير الوكالة

يبقى النمو في الجزائر هذا العام متوازنا ن مبررة ذلك بمباشرة السلطات هناك لاصلاحات حاسمة وفرت استقرار سياسيا و رخاءا ماليا ن لم تشهده من قبل .
كما لاحظت ان التشريع الجزائري لايميز بين الاستثمارات الوطنية و نظيرتها الاجنبية ، ما فسح المجال امام الاستثمار المنتج . ونقلت وكالة الانباء الجزائرية على لسان رئيس (كوفاس) فرانسوا دافيد ان الجزائر بلد امن ومهم فيما يتعلق بمحيط الاعمال .
واعتبر المسؤول ذاته ان تصنيف الجزائر في الخانة "4" يعد رمزا جيدا على تقدم الجزائر في التقليل من حجم الأخطار الاقتصادية .⁵⁵

رابعا : ويرى العديد من الخبراء الاقتصاديين أن مناخ الاستثمار في الجزائر أصبح ملائما أكثر من أي وقت مضى لاستقطاب رؤوس أموال أجنبية وعربية نظرا لما توفره أكبر عملية خصخصة للمؤسسات العمومية التي تشهدها المنطقة، لذا ينبغي "تقديم مهنية مشاريع استثمارية قابلة للتجسيد"، وكذا الحدّ من بقايا العراقيل

⁵⁵ كامل الشيرازي من الجزائر - الجزائر 1.8 مليار دولار اجمالي الاستثمارات الاجنبية في 2007 - الجمعة 11 جانفي 2008 -

البيروقراطية وتوفير العقار الصناعي للتسريع في التجسيد. ومن شأن هذا اللقاء أن يشكّل قفزة نوعية لجلب استثمارات عربية جديدة، لا سيما وأن الجزائر التي رصدت أزيد من 150 مليار دولار لمختلف برنامج التنمية الوطنية مقبلة على فتح رؤوس أموال العديد من المؤسسات العمومية وتهيئة 22 منطقة سياحية توسعية للاستثمار المباشر. وتكتسي هذه الطبعة أهمية استثنائية لكونها تعقد في ظرف خارجي يتميز بوفرة هائلة للموارد المالية العربية تقدرها بعض الجهات بأزيد من 1000 مليار دولار، خاصة في دول الخليج، ناجمة عن ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، والتي لم تستطع منطقة الخليج استيعابها بسبب تشبعها بالمشاريع الاستثمارية. ويرشّح الخبراء منطقة شمال إفريقيا، وعلى رأسها الجزائر، لتكون في الفترة المقبلة المقصد الأول والأساسي للاستثمار، باعتبارها "سوقا كبيرة ومحفزة وجالبة للاستثمار". ويسمح الموقع الجيوستراتيجي للجزائر بأن تتبوأ مكانة خاصة لكونها منطقة عبور نحو سوق دول الاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الشراكة الذي يربطها به، والذي يقارب 480 مليون نسمة والسوق العربية بـ 280 مليون نسمة، وبخصوص نظرة

المستثمرين العرب إلى مناخ الاستثمار بالجزائر، فلقد اخذوا فكرة واضحة، خاصة بعد "النتائج الإيجابية التي حققتها الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر". هذه الاستثمارات أنجزتها شركات ومجموعات عربية كـ "أوراسكوم" المصرية و"الوطنية" الكويتية و"سيدار" السعودية و"دار الدواء" الأردنية التي دخلت السوق الوطنية في "ظروف صعبة". لكنها رغم ذلك حققت أرباحا طائلة. وحسب الأرقام المتوقّرة، فإن الاستثمارات العربية خارج قطاع المحروقات بالجزائر تقدر بحوالي 6 ملايين دولار خلال السنوات الخمس الأخيرة، وهو رقم يبقى ضئيلا مقارنة بالإمكانات المالية للبلدان العربية ولفرص الاستثمار التي تمنحها الجزائر.

خامسا: إحصائيات الوكالة الوطنية لترقية الاستثمارات

أن من مجموع 562 مشروعا استثماريا تم تجسيده منذ 2002 بالجزائر، 43 بالمائة منها عربية. وتخصّ هذه المشاريع الاستثمارية العديد من القطاعات، منها على وجه الخصوص قطاع الخدمات كالهاتف النقال، الدواء، الإسمنت وتحمية المياه... الخ. وسجّلت سنة 2007 مشاريع نوايا استثمار قدرتها مصالح الوكالة الوطنية لترقية الاستثمار بمبلغ 15 مليار دولار، ومن المتوقع أن تشهد السنة الجارية "قفزة نوعية في تطور الاستثمارات الأجنبية، نظرا للتّحفيزات التي جاء بها قانون المالية لسنة 2008.⁵⁶

المطلب الثاني : الاستثمارات العربية المسجلة لسنة 2007 في الجزائر

⁵⁶ حسين. ط- أكثر من 500 متعامل في افتتاح المنتدى الاقتصادي الثالث - تحت شعار الجزائر ارض الفرص الجديدة - جريدة الايام الجزائرية -

كشف تقرير للشبكة الاورو متوسطة للاستثمار ان الاستثمارات العربية المباشرة في الجزائر سجلت السنة الماضية منعطفا قويا في تاريخ الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الجزائر مسجلة تدفقا قويا في مختلف القطاعات خاصة العقار و البنوك و صناعة البتروكيمياويات و الالمنيوم وقطاع الفلاحة و القطاع السياحي .
كشف التقرير ان شركة*محاصيل*الاماراتية سوف يوفر 250 منصب عمل مباشر بولاية تيارت ، وشركة*صافولا*السعودية بولاية وهران ، وسجلت الشبكة الاهتمام الكبير للبنوك و المؤسسات المالية العربية بالسوق الجزائرية من خلال بنك اللبناني*فرنسبنك* ويختص هذا البنك في القروض الموجهة للمؤسسات الصغيرة المتوسطة ، بالاضافة الى بنك*السلام* البحريني وهو بنك مختص في التعاملات الاسلامية

واكد التقرير انقطاعات البتروكيمياويات و العقارات و السياحة و الحديد و الصلب و صناعة الاسمنت و النقل ، تمثل الاهتمام الرئيسي لرؤوس الاموال العربية التي اصبحت تفضل الوجهة الجزائرية لاعتبارات كثيرة ومنها الضمانات الحكومية الممنوحة للمستثمرين العرب و الاجانب وخاصة سهولة تحويل الارباح نحو الخارج وتنافسيته اليد العاملة وتكلفتها المنخفضة بالمقارنة مع بلدان الضفة الشمالية للمتوسط وقرب الجزائر من مناطق الاستهلاك الرئيسية في اوربا و بلدان القارة الافريقية .

وقال تقرير شبكة* انيما* ان المجموعات الاستثمارية العربية ستساهم في تطوير قدرات الجزائر في مجال تطوير مواد البناء التي ارتفع عليها الطلب خلال السنوات الاخيرة بسبب الورشات الكبرى التي اطلقت في مجال العقار و الاشغال العمومية لا سيما السكن و البنى التحتية المختلفة.
بالاضافة الى المشاريع الاستثمارية السابق ذكرها اعلاه هناك سبعة (07) مشاريع اخرى حيث تساهم هذه الاخيرة من توظيف 15175 جزائري بشكل دائم .⁵⁷

المطلب الثالث : مشروع* مركب لإنتاج الألمنيوم الجزائر - الامارات *

لقد شرعت دولتا الجزائر و الامارات العربية المتحدة ن رسميا في مشروعهما التشاركي الخاص بانجاز مركب لاننتاج الالمنيوم ن وهو اضخم استثمار اجنبي مباشر في الجزائر

اولا : التعريف بالمشروع

⁵⁷ جريدة الشروق - العدد 2310 - (بتصرف) - الموافق ل : 26 ماي 2008 ص 06

هو اضعف مشروع استثماري اجني رصدت له مخصصات بقيمة 5.4 مليار دولار و ستتكلل اربع مجموعات جزائرية و اماراتية بالبحاز في افاق 2012 كما ان هذا المشروع تحتضنه المنطقة الصناعية الجديدة "بني صاف" التابعة لمحافظة "عين تيموشنت" اقاصي الغرب الجزائري . مساحة هذا المشروع اربعمائة هكتار (400) ، وقدر ان يكون المركب جاهزا بعد 48 شهرا من الان و يرتقب ان تصل طاقته الانتاجية الى حدود سبعة ملايين طن سنويا من الالمنيوم الابتدائي سنويا موجهة مباشرة نحو التصدير .

ثانيا : مميزات المركب

- مشروع ضخم
- اعتماد عرابيه في انتاج الالمنيوم على تكنولوجيا "دي اكس" ذات الفعالية العالية
- انجاز محطة كهرو حرارية بطاقة 200 ميغاواط
- اضافة وحدة لتحلية مياه البحر و مرفا بطاقة استقبال تقدر ب 1.7 مليون طن سنويا

ثالثا : اتفاقية حول اقامة المركب

وقعت الجزائر و الامارات في مارس 2006 على بروتوكول اتفاق انجاز المشروع هذا الاخير اسند تنفيذه الى كونسورتيوم جزائري مؤلف من المجموعة الجزائرية "سونطراك" و الشركة العامة للغاز "سونلغاز" بالتنسيق مع الكونسورتيوم الاماراتي المؤلف من شركتي "مبادلة ديفليمنت كومباني" و "ديبي المنيوم" (دوبال) المحدودة على ان يملك الكونسورتيوم الجزائري 30% من الاسهم بينما 70% تعود للكونسورتيوم الاماراتي

رابعا : حجم مداخيل الجزائر عند انطلاق المركب (المشروع الثنائي)

توقع المدير العام لمجموعة سونطراك "محمد مزبان" بان تبلغ مداخيل بلاده السنوية فور انطلاق المركب في الانتاج بسبعمائة مليون دولار ، ما سيضيف 30 مليون دولار الى الناتج القومي الخام ، بحسبه على مدار 25 سنة القادمة ، بالاضافة الى خلقه عشرة الاف منصب شغل خلال مرحلة الانجاز .

وقال المسؤول ذاته ان المشروع من شأنه تعزيز التعاون بين الجزائر و دولة الامارات في مجال انتاج وتسويق

الالمنيوم سيما مع ارتفاع الطلب على هذه المادة حيث بلغ 4% اي مايمثل قرابة 1.3 طن من الالمنيوم⁵⁸.

⁵⁸ عبد الرؤوف - الجزائر و الامارات تشرعان في انجاز مركب لانتاج الالمنيوم - الاحد 10 فيفري 2008 -15:00 GMT
abd raouf . maktoobblog.com

خاتمة الفصل :

يرتبط انتعاش الاستثمارات خروج البلد من الازمة التي تتعلق بالديون الخارجية وتحسين مواردها من العملات الأجنبية و امكانية تحقيق مشاركة راس المال الاجنبي في تنمية الاقتصاد الجزائري ، لاعتبار ان كل من السوق الداخلي و الثروات الطبيعية يشكلان اهم العوامل لاستقطاب المستثمرين الاجانب.

ولكن يتضح لنا من خلال الدراسة السابقة، انه بالرغم من الامتيازات و الضمانات الواسعة التي جاء بها قانون الاستثمار الجزائري ، إلا أن حجم الاستثمارات الخاصة الأجنبية المسجلة في البلاد لم يكن يتناسب باي حال مع المستوى الطموحات، و بشكل فان المؤشرات الخاصة بالاستثمارات

الأجنبية المباشرة كانت بعيدة جدا عن ما كان متوقعا، من وراء التوسع في منح حوافز كما أن حجمها لم يقترب من مستوى الاستفادة الفرص الاستثمارية الهائلة التي يتوفر عليها اقتصاد البلاد.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

حاولنا في بحثنا هذا إعطاء مفهوم عام وتأصيل موضوع الاستثمار، والسبيل للوصول لهذا الفهم، يكون من خلال دراسة مفهوم الاستثمار، الذي يعتبر كأحد المتغيرات الاقتصادية الذي له بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية. وهو متغير خطير إذا لم يحسن استخدامه على أحسن وجه، لأنه مرتبط أشد الارتباط بالدخل القومي وتراكم رأس المال الاقتصادية

ومن خلال تناولنا لتطور تدفق الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر ونصيب الدول النامية ، اتضح لنا أن هناك حركة متسارعة لتدفقات الاستثمار الأجنبي العالمي المباشر في السنوات الأخيرة، لعدة أسباب منها، التحولات الاقتصادية للدول نحو الخصخصة واقتصاد السوق، والتوجه نحو الانفتاح على الأسواق العالمية والاستثمارات الأجنبية، وظهور التكتلات الاقتصادية، وانتشار عمليات الدمج

والتملك للشركات عبر الحدود، وتوسع نشاط الشركات عابرة القوميات. الا ان هذا التوسع الاستثماري في الدول النامية واجهه عراقيل عدة .

ومن خلال تقييمنا لأثر التطورات العالمية المعاصرة على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، اتضح لنا أن هناك آثار سلبية كثيرة رغم الامتيازات الممنوحة وبتقييمنا كذلك لسياسة التحفيز على الاستثمار، تبين أن مناخ الاستثمار لم يعمل على جذب وتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الخاصة المحلية، بسبب المشاكل والعراقيل الكثيرة التي يعاني منها المستثمر، بالرغم من التحفيزات الضريبية والضمانات الممنوحة للمستثمرين.

وتخرج الدراسة من بحثها للوصول إلى مايلي :

أولا : النتائج

- ❖ تعدد وجهات النظر في تفسير وتحديد عوامل الاستثمار الأجنبي المباشر .
- ❖ الاستثمار الأجنبي المباشر يعتبر حركة من حركات رؤوس الأموال الدولية طويلة الأجل فهو يختلف عن الاستثمار بالمحفظة المالية الذي يعتبر بمثابة توظيف الأموال أي هو منحصر في المجال المحلي .
- ❖ يعتبر الاستثمار الأجنبي بمثابة عامل من عوامل اختراق الأسواق الأجنبية.
- ❖ يميل الاستثمار الأجنبي إلى المحيط الذي يتوفر فيه الاستقرار الاقتصادي و السياسي و القانوني
- ❖ قيام الدول النامية المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر بوضع إجراءات قانونية تنظيمية وتحفيزية بغية جذب أكثر تدفقات من الاستثمار الأجنبي .
- ❖ سعي الجزائر إلى القيام باصلاحات في اقتصادها لأنها أصبحت تؤمن بان الاستثمار الأجنبي أساس لتطوير الاقتصاد الوطني .

ثانيا: التوصيات

- ❖ تحديد بدقة ما إذا كانت الدول النامية بحاجة إلى الاستثمارات الأجنبية.
- ❖ الاستفادة من شبكة الاتصالات ونقاط التجارة الدولية، لتقوية علاقات التشابك بين الشركات المحلية والأجنبية وبناء شبكة رئيسية للمعلومات لتوفير قاعدة بيانات عن المصدرين والمستوردين من خلال نقاط التجارة.
- ❖ توفير شروط الإقامة وظروف العمل اللازمة للمستثمرين الأجانب.

- ❖ تهيئة وتوفير المناخ الملائم للاستثمار في الجزائر، والذي يعتمد على الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني، والتسهيلات والإعفاءات الجمركية والضريبية التي تقدمها الدولة. من أجل جذب الأرصدة والاستثمارات العربية التي توجد خارج الوطن العربي .
- ❖ إعادة النظر في منظومة الحوافز الضريبية الحالية في الجزائر، التي أظهرت فاعلية كبرى في توجيه الاستثمارات أكثر من جذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية. وبالتالي يجب خلق نظام ضريبي أكثر شفافية وثباتا واستقرارا لجذب وتحفيز الاستثمار.
- ❖ عدم الاعتماد الكلي على نظام الحوافز والإعفاءات الضريبية، إذ أنها لن تجذب المستثمرين إذا كانت ظروف العمل والإنتاج غير مشجعة. وبالتالي يجب العمل على إصلاح المناخ العام للاستثمار في الجزائر، وذلك من جميع النواحي الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والإقليمية، لجذب وتحفيز الاستثمارات الأجنبية والمحلية على حد سواء.
- ❖ ضرورة التفاوض المستمر مع الدول الأجنبية حول الديون قصيرة ومتوسطة الأجل، لتحويلها إلى استثمارات في الجزائر عن طريق استبدال هذه الديون، بامتلاك أصول في المشروعات القائمة أو الجديدة أو التي يتم خصصتها.
- ❖ توسيع الشراكة العربية الأوربية لنقل التكنولوجيا .
- ❖ تحرير المستثمرين من الإجراءات البيروقراطية .
- ❖ توفير بنية تحتية تتمثل في الطرق ووسائل الاتصال.
- ❖ إعطاء الأولوية لتشجيع الاستثمار الوطني، باعتباره السبيل الأساسي لتحقيق تنمية مستقرة، بعيدا عن المخاطر التي تصاحب رؤوس الأموال الأجنبية المناوئة، فضلا عن كون رؤوس الأموال الأجنبية لا تقود إلى عملية تنمية، وإنما تميل إلى الاتجاه نحو المناطق التي حققت قدرا من النمو الاقتصادي.

أفاق الدراسة :

- نظرا لأهمية هذا الموضوع فإن فرص التحليل و التوضيح تبقى متاحة أمام الطلبة و الباحثين . فكوننا قمنا بتقديم نظرة عن الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية و كذا في الجزائر هذا لا يمنعنا من مواصلة البحث و الدراسة و التطرق إلى :
- ❖ أهمية جذب رؤوس الأموال المحلية المهاجرة، و دورها في تكملة الاستثمار المباشر الأجنبي الوارد والاستثمار المحلي في تدعيم نمو الاقتصاد الوطني .
- ❖ إمكانية الاستثمار الأجنبي فيما بين الدول العربية والتي تسمى بالاستثمارات البينية .

المراجع

قائمة الكتب :

- زياد رمضان - مبادئ الاستثمار المالي و الحقيقي - دار وائل للنشر - عمان - الأردن - الطبعة الثالثة .
- طاهر حيدر جردان - مبادئ الاستثمار - دار المستقبل للنشر و التوزيع - عمان - الأردن - 1997.
- زياد مطر - ادارة الاستثمارات - الإطار النظري و التطبيقات العملية - دار وائل للنشر - عمان - الاردن - 2003.
- عبد السلام ابو قحف - اقتصاديات اعمال الاستثمار الدولي - مطابع الاشعاع الاسكندرية - 2001.
- عبد السلام ابو قحف - اقتصاديات الاستثمار الدولي - المكتب الحديث - الاسكندرية - 1992.
- عبد الحميد عبد المطلب - العمولة الاقتصادية - الدار الجامعية الاسكندرية - 2006 .
- حسن علي خريوش - عبد المعطي رضا رشيد - الاستثمار والتمويل بين النظرية و التطبيق - دار زهران - عمان - الاردن - بدون طبعة .
- محمد الأنخضر بن حسين - دروس في الاقتصاد - دار الشريعة للنشر و الطباعة - 1991.

- صلاح الدين السبيسي - الشركات المتعددة الجنسيات و حكم العالم -عالم الكتب -الطبعة الاولى - 2003.
- محمد العريان ومحمود جمال -الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي المباشر في الدول العربية -المؤسسة العربية لضمان الاستثمار -الطبعة الاولى -1997.
- كمال عليوش قربوع -قانون الاستثمارات في الجزائر -ديوان المطبوعات الجامعية -الجزائر -الطبعة الاولى -1999.
- مصطفى بودهان -الاسس و الاطر الجديدة للاستثمار في الجزائر -الملكية في الطباعة والاعلام و النشر - الطبعة الاولى -2000.

قائمة المذكرات والأطروحات:

الأطروحات :

- فارس فوضيل -الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية -رسالة ماجستير -كلية العلوم الاقتصادية - جامعة الجزائر -1998.
- عبد القادر خديجي -دراسة الحوافز الممنوحة للاستثمار الاجنبي -رسالة ماجستير - علوم اقتصادية - فرع التسيير -جامعة الجزائر 2000-2002.
- عربي فتحي -الاستثمار الأجنبي المباشر -رسالة ماجستير -فرع نقود ومالية -جامعة الجزائر -2000.
- ليمن شريف -إشكالية الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر -رسالة ماجستير -علوم اقتصادية -الجزائر -2005.
- عبد القادر بابا -سياسة الاستثمارات في الجزائر تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة- دكتوراه دولة -علوم اقتصادية -فرح التخطيط -الجزائر -2003-2004.

المذكرات :

- إبراهيم عربي وعلی وجدي -المناخ الاستثماري وجدوى الاستثمار الاجنبي المباشر -مذكرة ليسانس - نقود بنوك ومالية -المركز الجامعي المدية -معهد علوم التسيير و العلوم الاقتصادية-2002 .
- أحلام بعداش وفتيحة طاهر -الاستثمار الاجنبي -مذكرة ليسانس -علوم اقتصادية -مركز الجامعي المدية -معهد علوم التسيير والعلوم الاقتصادية -2003.
- خديجة بوزار وسمية قبال -الاستثمار الاجنبي المباشر في الجزائر -مذكرة ليسانس -مالية -المركز الجامعي المدية -معهد علوم التسيير و العلوم الاقتصادية -2002-2003.

- سعاد دهماني و حورية حمدي ورتيبة حزاج -الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول النامية -مذكرة ليسانس -نقود وبنوك ومالية -جامعة سعد دحلب -البليدة -2002-2003.
- اخلف محمد -الاستثمار الاجنبي المباشر بين الواقع والطموح -دراسة حالة الجزائر -مذكرة ليسانس - علوم اقتصادية -جامعة الجزائر -فرع مالية -2004-2005.
- أمينة يوسفى -دور البنوك في التنمية الاقتصادية -مذكرة ليسانس -المركز الجامعي المدية -معهد علوم التسيير والعلوم الاقتصادية -2004.

الملتقيات :

- ملتقى الوطني حول المؤسسة الاقتصادية و تحديات المناخ الاقتصادي الجديد -جامعة ورقلة -22-
- 23-افريل 2003- تشام فاروق -الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر واثرها على التنمية الاقتصادية -كلية العلوم الاقتصادية و علوم التجارية و علوم التسيير جامعة وهران .
- ملتقى دولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية -جامعة شلف - 17-18 افريل 2006- عبد المجيد اونيس -الاستثمار الاجنبي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة واقع وفاق .

المجلات :

- مجلة التمويل والتنمية -الصادرة عن صندوق النقد الدولي -مارس 2005.
- جريدة الشروق -العدد 2310- بتصرف -الموافق ل 26 ماي 2008.

المواقع الالكترونية :

- [http://www.elaph.com/elaph web/economics](http://www.elaph.com/elaph_web/economics)
- <http://www.elayem.dz.com>
- [http :/ abd raouf .maktoobblog .com](http://abd.raouf.maktoobblog.com)